



مجلة

الدراسات العراقية

علمية محكمة

فصلية

تصدر عن كلية الآداب

العدد: ثلاثة وسبعون

السنة: الثامنة والأربعون

الموصل

١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م

الهيئة الاستشارية

- أ.د. وفاء عبد اللطيف عبد العالي — جامعة الموصل/ العراق (اللغة الإنكليزية)
- أ.د. جمعة حسين محمد البياتي — جامعة كركوك / العراق (اللغة العربية)
- أ.د. قيس حاتم هاني الجنابي — جامعة بابل/ العراق (تاريخ وحضارة)
- أ.د. حميد غافل الهاشمي — الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية/ لندن (علم الاجتماع)
- أ.د. رحاب فائز أحمد سيد — جامعة بني سويف / مصر (المعلومات والمكتبات)
- أ. خالد سالم إسماعيل — جامعة الموصل/ العراق (لغات عراقية قديمة)
- أ.م.د. علاء الدين احمد الغرايبة — جامعة الزيتونة/ الأردن (اللسانيات)
- أ.م.د. مصطفى علي دويدار — جامعة طيبة/ السعودية (التاريخ الإسلامي)
- أ.م.د. رقية بنت عبد الله بو سنان — جامعة الأمير عبدالقادر/ الجزائر (علوم الإعلام)

الأفكار الواردة في المجلة جميعاً تعبر عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

توجه المراسلات باسم رئيس هيئة التحرير

كلية الآداب / جامعة الموصل — جمهورية العراق

E-mail: adabarafidayn@gmail.com

أدب الجرافيين



مجلة محكمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثقة في الآداب والعلوم الإنسانية باللغة
العربية واللغات الأجنبية

العدد: ثلاثة وسبعون	السنة: الثامنة والأربعون
رئيس التحرير	
أ.د. شفيق إبراهيم صالح الجبوري	
سكرتير التحرير	
أ.م.د. بشار أكرم جميل	
هيئة التحرير	
أ.د. محمود صالح إسماعيل	أ.د. عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن
أ.د. مؤيد عباس عبد الحسن	أ.د. علي أحمد خضر المعماري
أ.م.د. سلطان جبر سلطان	أ.م.د. أحمد إبراهيم خضر اللهيبي
أ.م.د. زياد كمال مصطفى	أ.م. قتيبة شهاب احمد
المتابعة والتقويم اللغوي	
م.د. شيبان أديب رمضان الشيباني	— مدير هيئة التحرير
أ.م. أسامة حميد إبراهيم	— مقوم لغوي/ لغة الإنكليزية
م.د. خالد حازم عيدان	— مقوم لغوي/ لغة عربية
م. مترجم. إيمان جرجيس أمين	— إدارة المتابعة
م. مترجم. نبلاء أحمد حسين	— إدارة المتابعة
م. مبرمج. أحمد إحسان عبدالغني	— مسؤول النشر الإلكتروني

قواعد النشر في المجلة

- يقدم البحث مطبوعاً بدقة، ويكتب عنوانه واسم كاتبه مقروناً بلقبه العلمي للانتفاع باللقب في الترتيب الداخلي لعدد النشر.
- تكون الطباعة القياسية بحسب المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦ / المتن: بحرف ١٤ / الهوامش: بحرف ١٢)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا تحت سطر ترويس الصفحة بالعنوان واسم الكاتب واسم المجلة، ورقم العدد وسنة النشر، وحين يزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورتات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأشياء المشار إليها، تتقاضى هيئة التحرير مبلغ (٢٠٠٠) دينار عن كل صفحة زائدة فوق العدد المذكورين، فضلاً عن الرسوم المدفوعة عند تسليم البحث للنشر والحصول على ورقة القبول؛ لتغطية نفقات الخبرات العلمية والتحكيم والطباعة والإصدار.
- ترتب الهوامش أرقاماً لكل صفحة، ويعرّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول.
- يقدم الباحث تعهداً عند تقديم البحث يتضمن الإقرار بأن البحث ليس مأخوذاً (كلاً أو بعضاً) بطريقة غير أصولية وغير موثقة من الرسائل والأطاريح الجامعية والدوريات، أو من المنشور المشاع على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).
- يحال البحث إلى خبيرين يرشحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويحال - إن اختلف الخيران - إلى (محكم) للفحص الأخير وترجيح جهة القبول أو الرد.
- لا ترد البحوث إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر.
- يتعين على الباحث إعادة البحث مصححاً على هدي آراء الخبراء في مدة أقصاها (شهر واحد)، ويسقط حقه بأسبقية النشر بعد ذلك نتيجة للتأخير، ويكون تقديم البحث بصورته الأخيرة في نسخة ورقية وقرص مكنز (CD) مصححاً تصحيحاً لغوياً وطباعياً متقناً، وتقع على الباحث مسؤولية ما يكون في بحثه من الأخطاء خلاف ذلك، وستخضع هيئة التحرير نسخ البحوث في كل عدد لقراءة لغوية شاملة أخرى، يقوم بها خبراء لغويون مختصون زيادة في الحيلة والحذر من الأغاليط والتصحيقات والتحريفات، مع تدقيق الملخصين المقدمين من جهة الباحث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، وترجمة ما يلزم الترجمة من ذلك عند الضرورة.

((هيئة التحرير))

المحتويات

العنوان	الصفحة
الطللية رمزاً للهوية العربية في شعراً قبل الإسلام أ.د. مؤيد محمد صالح اليوزبيكي * و م.م. محمود عمر محمد سعيد	١ - ٣٠
محمد بن إسماعيل الصنعاني اليميني المعروف بالأمير (١٠٩٩ هـ . ١١٨٢ هـ) ومنهج الكشف عن الدلالات اللفظية دراسة في كتابه : تفسير غريب القرآن أ.م.د . أحمد صالح يونس محمد	٣١ - ٦٦
بناء القصيدة الدينارية للممتني أ.م.د. نوار عبد النافع الدياغ	٦٧ - ٨٠
سيرة أبي حنيفة النعمان ومتمنه : (المقصود) - جمع وتوثيق- أ.م.د. معن يحيى محمد العبادي و م.د. شيبان أديب رمضان الشيباني	٨١ - ١٠٦
الألفاظ الدالة على الحيوان في أي من القرآن المجيد م.د. صلاح الدين سليم محمد	١٠٧ - ١٣٦
قراءة عمرو بن عبيد (ت١٤٤هـ) . جمع وتوثيق ودراسة . م.د. خالد علي سليمان الشمري	١٣٧ - ١٦٢
جماليات التصوير الفني في سورة الزلزلة م.د. صبا شاكر محمود الراوي	١٦٣ - ١٨٤
قراءة أبي الدرداء (رضي الله عنه)- جمع ودراسة - م.د. رافع عبد الغني يحيى الطائي	١٨٥ - ٢١٠
أثر المصونات القصيرة في دلالة البنية الصرفية م.د. شوكت طه محمود	٢١١ - ٢٥٦
علامات الاتصال غير اللفظية في شعر الشريف الرضي م.د. حمد محمد فتحي	٢٥٧ - ٢٧٤
توظيف اللغة من الدال الصوفي الى التعبير الفني في ديوان مدخل الى الضوء للشاعرة وفاء عبد الرزاق م.د. قاسم محمود محمد	٢٧٥ - ٣٠٢
أثر التأقيت في عقد الزواج د. مريم محمد الظفيري	٣٠٣ - ٣٣٠
الوزير العباسي ابن الفرات(٢٩٦ - ٣١٢ هـ / ٩٠٨ - ٩٢٤ م) وإصلاحاته الإدارية والمالية في الدولة العباسية أ.م.د. مهند نافع خطاب المختار	٣٣١ - ٣٧٦
خانية آسيا الوسطى المغولية دراسة سياسية (٦٢٤ - ٧٦٥ هـ / ١٢٢٦ - ١٣٦٤ م) أ.د. علاء محمود قداوي و أ.م.د. رغد عبد الكريم النجار	٣٧٧ - ٤٤٤

٤٤٥ - ٤٨٨	الإدارة المالية والضرائب في مصرفي عهد محمد علي باشا ١٨٠٥-١٨٤٨ م م.د أحمد محمد نوري أحمد العالم
٤٨٩ - ٥٠٤	لمحات عن حياة الصحابي محمد بن مسلمة الانصاري "رضي الله تعالى عنه" م.د. سالم عبد علي العبيدي
٥٠٥ - ٥٢٨	منهج التربية الوطنية وتأثيره في التنشئة السياسية للصف السادس الابتدائي دراسة اجتماعية تحليلية أ.م. إيمان حمادي رجب
٥٢٩ - ٥٥٢	مدرسة شيكاغو المبكرة ١٨٩٢-١٩٥٠ دراسة اجتماعية في المكان والتاريخ والتطبيق أ.م. نادية صباح محمود الكبابجي
٥٥٣ - ٥٧٦	"الحياة الاجتماعية العراقية في مرآة الرحالة الأوربيين" دراسة تحليلية أ.م. حارث علي حسن
٥٧٧ - ٦٠٠	السمات العامة للشخصية الموصلية من خلال الأمثال الشعبية دراسة اجتماعية - تحليلية م.ريم أيوب محمد
٦٠١ - ٦٢٢	واقع المرأة بين العرف الاجتماعي والقانون دراسة اجتماعية تحليلية م. هند عبدالله احمد وم. إيناس محمد عزيز
٦٢٣ - ٦٤٨	التنظيم الأسري ودوره في الحد من الطلاق-دراسة ميدانية في مدينة الموصل م.م داليا طارق عبد الفتاح
٦٤٩ - ٦٨٨	تحليل الاشارات الببليوغرافية لاطروحات الدكتوراه لكلية القانون في جامعة الموصل للأعوام (٢٠٠٢-٢٠٠٦) م. وسن سامي الحديدي م. رفل نزار عبد القادر الخيرو
٦٨٩ - ٧٠٨	خطة تنفيذ خدمة الإحاطة الجارية عن طريق الفيس بوك في مكتبة المعهد التقني /الموصل م. أمثال شهاب احمد الحجار

الإدارة المالية والضرائب في مصر في عهد محمد علي باشا

١٨٠٥-١٨٤٨م

م.د أحمد محمد نوري أحمد العالم *

تأريخ التقديم: ٢٠١٧/١٢/١٣

تأريخ القبول: ٢٠١٨/١/٢٤

- المقدمة :

امتألت المكتبات العربية بالمؤلفات والبحوث التي تناولت سياسة محمد علي باشا التنظيمية في مصر، إذ أنه تمكن من نقلها من حالة الفوضى التي كانت عليها في عهد المماليك (١٥١٦-١٨٠٥م) إلى حالة أكثر تنظيماً من خلال قيامه بتحديث النظم الإدارية، وإقامة العديد من مشاريع الري وبناء المصانع، وإرسال البعثات العلمية إلى الخارج وإصداره الصحف الرسمية، إلا أن القليل منها تطرقت إلى الجوانب السلبية لهذا المشروع والمتمثلة بسوء تنظيم الإدارة المالية، والضرائب حيث كانت الإدارة أسوأ مما كانت عليه في هذا الجانب؛ لذا يركز البحث على الجوانب السلبية لمشروع محمد علي باشا في مصر من خلال تتبع التقلبات التي طرأت على هذه الإدارة، و دراسة النظم التي اتبعتها في جباية الضرائب، كما تناول آثار هذه الإدارة بجوانبها السلبية على المجتمع المصري:

* قسم التاريخ/ كلية التربية/ جامعة دهوك/ عقرة

أولاً- الإدارة المالية في مصر في عهد محمد علي باشا ١٨٠٥-١٨٤٨ م:

كانت الإدارة المالية في مصر من أكثر مؤسسات الولاية عرضة للتغيير طبقاً لكفأته، وقد حاول محمد علي باشا^(١) ادخال تحديثات عديدة على هذه النظم التي كانت تسير وفقاً للقوانين التي وضعها العثمانيون في فترة قوتهم، ومن الصعب فهم الإجراءات التي اتخذها في هذا المجال لذا وجب علينا تناول النظم المالية التي كانت سائدة قبل وصوله الي السلطة:

١. الإدارة المالية العثمانية في مصر ١٥١٧-١٨٠٥ م :

نظم العثمانيون الإدارة المالية تنظيماً دقيقاً بعد سيطرتهم على مصر عام ١٥١٧م، وقد اختص الديوان الدفترى وديوان الروزنامة في الولاية^(٢)، بالإدارة المالية في العهد العثماني، وكان الديوان الدفترى بمثابة وزارة مالية يتولى الإشراف المالي العام على شؤون الولاية وتحصيل الأموال المستحقة عليها للسلطان والذي يطلق عليه (المال الميري)، ويعد الدفتر دار (وزير المالية) على رأس السلم الإداري لهذا الديوان يساعده

(١) محمد علي باشا: ولد عام ١٧٦٩م في مدينة قولاً الألبانية من عائلة متواضعة، توفي والده الذي كان يعمل ضابطاً في خفر الطرق وهو في الرابعة من عمره، أنخرط في سلك الجيش العثماني ثم عمل في التجارة، قدم إلى مصر مع القوات التي أرسلتها الدولة العثمانية لإخراج الفرنسيين عام ١٨٠١م، وعين قائداً للفرقة الألبانية، نُصب والياً على مصر عام ١٨٠٥م، تمكن من إخراج القوات البريطانية التي احتلت الإسكندرية عام ١٨٠٧م، وقضى على سلطة المماليك عام ١٨١١م، وتخلص من نفوذ علماء الأزهر الذين أوصلوه إلى السلطة، اهتم بتحديث الإدارة والجيش على النمط الأوروبي، كان يتطلع إلى إقامة دولة تضم مصر والسودان والحجاز وبلاد الشام، ويعدّه الكثير من المؤرخين والباحثين بأنه واضع الأسس لنهضة مصر الحديثة. خليل بن أحمد الرجي، تاريخ الوزير محمد علي باشا، تحقيق دانيال كريستيلوس وحمزة عبد العزيز بدر وحسام الدين اسماعيل، ط ١، (القاهرة، دار الأوقاف العربية، ١٩٩٧م)، ص ٨، ٩؛ الياس الأيوبي، محمد علي سيرته وأعماله وآثاره، ط ١، (القاهرة دار الهلال، ١٩٢٣)، ص ص ٨-١٠.

(٢) الروزنامة: كلمة فارسية مركبة "روز" وتعني اليوم و"نامة" وتعني الكتاب اليومي أو السجل اليومي، أخذت تطلق على السجلات التي تدون فيها الأعمال اليومية، اتسع مدلولها في العهد العثماني فأصبحت تطلق على الديوان المختص بحفظ السجلات والدفاتر المالية. للمزيد ينظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط ١، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م)، ص ٢١٤.

وكل ومهر دار (حامل الأختام) وعدد من الموظفين يعملون تحت إشرافه^(١)، أما ديوان الروزنامة فكان عمله أكثر تخصصاً، فهو المسؤول عن جمع الأموال المستحقة للدولة وصرفها وتسجيلها في سجلات خاصة بها قبل أن ترفع إلى الديوان الدفترى، وقد أولى العثمانيون اهتماماً كبيراً بهذا الديوان حتى أن سجلاته كانت تكتب بخط خاص يعرف بـ " القيرمة " وهو كثير التكسير والتقطيع وتصبح قراءته، إلا بعد التمرين الطويل على مختلف القوالب والكلمات والجمل^(٢).

إلى جانب ذلك كان ديوان الولاية^(٣) يشرف على كافة الأعمال التي يقوم بها الديوان الدفترى وديوان الروزنامة، فكان يشرف على أعمال الخزينة العامة والضرائب وبيت في القضايا المالية المهمة ويتولى الأنفاق على الإدارات الأخرى في الولاية^(٤)، وقد

(١) زين العابدين شمس الدين نجم الدين الدين، الدولة والمجتمع في مصر في القرن التاسع عشر، ط١، (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٧)، ص ١٤٣.

(٢) محمد مبروك محمد، الإدارة المالية في عهد محمد علي ١٨٠٥-١٨٤٨م، ط١، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩)، ص ص ١٤-٢٠.

(٣) أسس العثمانيون في مصر ديوانين للحكم والإدارة وهم الديوان الكبير، والديوان الصغير، ويضطلع الأول بالنشاط الحكومي العام كالأمن الداخلي والإشراف على جباية الضرائب، وأعضاءه من كبار الجيش وعلماء الدين ولا يناقش هذا الديوان سوى الأمور ذات الأهمية الكبرى، أما الديوان الثاني والذي يطلق عليه في العادة تسمية " الديوان " فكان يختص بالنشاط العمومي، وعضويته مقتصرة على كبار الموظفين الإداريين، والضباط. للمزيد ينظر: هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسني، ط١، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٧)، ص ص ١٦-١١٠.

(٤) نجم الدين، المصدر السابق، ص ١١٤.

كرست هذه الدواوين لخدمة النظام الضريبي القائم على أساس نظام الالتزام^(١) في جباية الأموال المستحقة للدولة^(٢).

على الرغم من أن الإدارة المالية في مصر في مطلع العهد العثماني كانت من أكثر الإدارات تنظيماً وضبطاً^(٣)، إلا أنها لم تستمر على نفس هذه الوتيرة مع ضعف السلطة المركزية واتساع الفجوة الإدارية بين اسطنبول والقاهرة، وقد أدى هذا إلى غياب دور الحكومة العثمانية مما شجع على فساد الولاة من جهة في الوقت الذي شهدت فيه مصر نزاعاً بين المماليك أنفسهم وبين الولاة العثمانيين على السلطة من جهة أخرى^(٤).

(١) نظام الالتزام: وهو أن تعهد الدولة إلى الملتزم (وهو في العادة شخص أو مجموعة اشخاص) بمهمة جباية الأموال المستحقة لها عن الأراضي والأموال لقاء احتفاظه بفائض الالتزام، وهو الفرق بين ما يجمعه الملتزم من الضرائب وما يدفعه للدولة، يعود هذا النظام في أصوله إلى عهد الدولة العباسية (١٣٢-٦٥٦هـ / ٧٥٠-١٢٥٨ م) وأقرت الدولة العثمانية العمل به في العديد من ولاياتها منذ أواخر القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر. أن بولياك، الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، ترجمة عاطف كرم، ط١، (بيروت، دار المكشوف، ١٩٤٨)، ص ص ١٤٢، ١٤٣.

(٢) عبد السميع الهواري، لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر، ط١، (القاهرة، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٩٦٣)، ج٢، ص ص ٧٦، ٧٧.

(٣) لا نكريه، "الريف المصري في عصر المماليك العثمانيين"، في مجموعة من الباحثين، كتاب وصف مصر، ترجمة زهير الشايب، ط١، (القاهرة، دار الشايب للنشر، ١٩٧٩)، ج٥، ص ص ٥١-٥٤.

(٤) خضع المماليك لسلطة الدولة العثمانية عام ١٥١٧م وشكل منهم السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠م) فرق عسكرية لحماية الولاية وكلفهم في ذات الوقت بإدارة بعض أجزاءها، غير أن ضعف السلطة المركزية في اسطنبول منذ أواخر القرن السابع عشر بسبب حروبها في الجانب الأوربي زاد من سلطة المماليك مما نتج عنه صراعاً سياسياً وتنافساً على السلطة فيما بينهم من جهة، ومع الولاة العثمانيين من جهة أخرى تطور إلى الاقتتال في كثير من الأحيان وخاصة خلال القرن الثامن عشر مما نتج عنه حدوث فوضى طالبت كل مفاصل الحياة في مصر: للمزيد ينظر عبد الرحمن حسن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ط٦، (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ١٩٩٨)، ج٣، ص ص ٢-١٠-١٢؛ جلال يحيى، مصر الحديثة ١٥١٧-١٨٠٥م، (الإسكندرية، منشأة المعارف، د.ت.)، ص ص ٧٨-١١٩-١٦٠.

انعكست هذه الفوضى على الإدارة المالية والجوانب الاقتصادية بشكل عام في الولاية، حيث أهملت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، ومشاريع الري، واضطربت العملة والموازين والمكايل وسائر المعاملات المالية الأخرى، وانتشرت الفوضى في جباية الضرائب^(١)، عوضاً عن إهمال الجانب الصحي، والتعليمي الأمر الذي أدى إلى تفشي الأمراض والأوبئة مما انعكس على زيادة الوفيات ونقص عدد السكان والأيدي العاملة^(٢)، بلغت هذه الفوضى ذروتها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر عندما سيطر أحد قادة المماليك ويدعى علي بك الكبير (١٧٦٠-١٧٧٢م)^(٣)، على مقاليد السلطة في مصر مستغل انشغال الدولة العثمانية في حروبها مع روسيا القيصرية^(٤) وقد عمت الاضطرابات السياسية والفوضى الأمنية خلال تلك الفترة واستمر على تلك الوتيرة حتى وصول الحملة

(١) الجبرتي، المصدر السابق، ج٣، ص٧٨؛ نجم الدين، المصدر السابق، ص ص ١٤-١٥؛ رينيه قطاوي بك وجورج قطاوي، محمد علي وأوربا، ترجمة الفريد يلوز، ط٢، (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٨)، ص ٣٠.
(٢) شهدت مصر خلال تلك الفترة نقصاً كبيراً في عدد السكان، إذ تشير المصادر أن عدد سكانها في القرن الرابع عشر الميلادي كان ٤,٠٠٠,٠٠٠ نسمة تقريباً تناقص ليصل إلى ٢,٥٠٠,٠٠٠ نسمة عام ١٨٠٠م. محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤-١٩١٤م، ط١، (القاهرة، المكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٥م)، ص ١٤٩ ؛ يحيى، المصدر السابق، ص ٢٥.

(٣) علي بك الكبير: ويطلق عليه أيضاً " بلوط قبان " وتعني باللغة التركية سارق الغمام أو "علي الجن"، رجل مملوكي الأصل ولد عام ١٧٢٨م في مدينة أباسيطا القوقازية، كان والده أحد قساوسة الكنيسة اليونانية، أنخرط في خدمة إبراهيم بك جاويش الانكشارية في مصر بعد أن اعتنق الإسلام، تقلد أمانة الحج المصري عام ١٧٥٩م، ومنصب شيخ البلد (زعيم المماليك) عام ١٨٦٠م، أقام حكم شبه مستقل عن الدولة العثمانية في مصر ما بين الأعوام ١٧٦٠ وحتى عام ١٧٧٣م قبل أن يتمكن أحد منافسيه من المماليك وهو محمد بك أبو الذهب من قتله للمزيد ينظر: محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، ط١، (القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٥٠)، ص ص ١٨-٢٣-٥٥؛ الجبرتي، المصدر السابق، ج٣، ص ٣٣٤.

(٤) دخلت الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر في أتون حربين طاحنتين مع روسيا القيصرية بسبب رغبة الأخيرة في التوسع على حساب أراضي الدولة العثمانية، الأولى كانت عام ١٧١٧م واستمرت حتى عام ١٧١٣م، والثانية وهي الاعنف كانت خلال الأعوام ١٧٦٨ وحتى ١٧٧٤م، تمكنت خلالها روسيا القيصرية من الوصول إلى السواحل الشرقية للبحر المتوسط عبر مضيق جبل طارق، وقامت بدعم حركات التمرد ضد الدولة العثمانية في مصر وبلاد الشام ما نتج عنه فوضى عارمة اجتاحت الولايات العثمانية الشرقية. للمزيد ينظر: يلماز أوز تونا، تاريخ الدولة العثمانية، ط١، (اسطنبول، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، ١٩٨٨م)، ج١، ص ص ٥٩٥-٦٦٣؛ عبد المجيد عبد الملك، ساحل بلاد الشام والصراعات الدولية، ط١، (بيروت، دار بيسان، ٢٠٠٧)، ص ص ١٢٠-١٢١.

العسكرية الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت Napoleon-Bonaparte (١٨٠٤-١٨١٥م) إلى مصر عام ١٧٩٨م^(١).

حاول الفرنسيون بعد قضائهم على سلطة المماليك تنظيم الإدارة المالية، وساعدهم على ذلك عدم تمكن المماليك من إتلاف سجلات ديوان الروزنامة قبل انسحابهم، الأمر الذي مكنهم من استيعاب نظام حيازة الأرض^(٢)، والالتزام في جباية الضرائب، فأبطل الفرنسيون عمل ديوان الروزنامة واستعاضوا عنه بلجنة مؤلفة من خمسة أعضاء مختصة بالشؤون المالية، كما قاموا بتقليص صلاحية الملتزمين الأمر الذي حال بينهم وبين جمعهم للضرائب والتدخل في شؤون القرى، كما أدخلوا إصلاحات أخرى على نظام حيازة الأرض^(٣).

على الرغم من قصر المدة الزمنية التي سيطرة فيها الفرنسيون على مصر والتي دامت حتى عام ١٨٠١م إلا أنها عملت على قلقة النظام الاقتصادي الذي كان سائداً منذ مطلع العهد العثماني، الأمر الذي ساعد على أنتشار الفوضى بعد انسحابهم منها وعودة المماليك إلى الحكم مرة أخرى^(٤)، وقد أهملت الإدارة المالية بشكل عام على أثر الفوضى التي اجتاحت مصر بعد خروج القوات الفرنسية منها وعودة الإدارة العثمانية

(١) الجبرتي، المصدر السابق، ج ٣، ص ١.

(٢) كانت أراضي مصر في العهد العثماني مقسمة إلى ثلاثة أقسام: " أراضي الأثر " وهي ملك للفلاحين وتقرض عليها ضريبة الميري، و " الأراضي الأوسية " ويعود حق الإنتفاع بها إلى الملتزمين وهي معفاة من الضرائب، و " أراضي الرزقة " وهي أراضي الأوقاف المخصصة للأنفاء على المسجد. وأعمال الخير وهي معفاة من الضرائب. لا نكره، المصدر السابق، ص ٥٩؛ عماد هلال، الفلاح والسلطة والقانون مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٧)، ص ١٨٤.

(٣) للمزيد من التفاصيل حول الإجراءات الإدارية والمالية للفرنسيين في مصر ينظر: يحيى، المصدر السابق، ص ٣٦٣؛ ناصر أحمد إبراهيم، الفرنسيون في صعيد مصر المواجهة المالية ١٧٩٨-١٨٠١، (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٥)، ص ص ٥٧-٩٣.

(٤) محمد، المصدر السابق، ص ص ١٦، ١٧؛ محمود فؤاد شكري، مصر في مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١-١٨١١، ط ٢، (القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٠)، ج ١، ص ٢٦.

السابقة على الرغم من محاولة الولاة العثمانيين اصدار بعض الأوامر التي تحد من تلك الفوضى^(١) واستمر الوضع على ذلك حتى استلام محمد علي باشا، دفة السلطة في الولاية.

٢- الإدارة المالية في مصر في عهد محمد علي باشا ١٨٠٥-١٨٤٨م:

الإدارة المالية في مصر في عهد محمد علي باشا بمرحلتين أساسيتين: الأولى بدأت منذ توليه السلطة وحتى اصدار القانون الاساسي "السياسنة" عام ١٨٣٧م، والثانية تمثلت بصدر القانون الأساسي وما رافقه من تطورات في البنية الإدارية والمالية لمصر حتى عام ١٨٤٨م، وسيحاول البحث التطرق لكلتا المرحلتين كل على حدا.

أ- المرحلة الأولى: الإدارة المالية في مصر ١٨٠٥-١٨٣٧م:

اتسم محمد علي باشا بطموحه ورغبته الشديدة في إصلاح الأوضاع العامة في مصر منذ توليه السلطة، إلا أنه صدم بمعوقات حالت بينه وبين ما كان يطمح إليه كان من أبرزها، وجود سلطة المماليك التي كانت لاتزال قوية مع ما كانوا يحدثونه من فوضى واضطرابات امنية، إضافة إلى وجود القوات البريطانية التي تمكنت من احتلال الإسكندرية في يوم ١٤ ايلول ١٨٠٧م^(٢) وما رافقها من تطور الأحداث في مصر، فضلاً عن سلطة علماء الأزهر الذين أوصلوه إلى السلطة^(٣).

من جانب آخر كان محمد علي باشا حديث العهد بولاية مصر وهو بحاجة إلى الاطلاع على صغائر الأمور وكبائرها قبل البدء بمشروعاته الإصلاحية، ولا يغيب عن الأذهان أنه كان والياً للدولة العثمانية وهو ملزم بكل ما يصدره السلطان من قرارات

(١) الجبرتي، المصدر السابق، ج٣، ص ٣٠٣-٣٠٨.

(٢) تشير العديد من المصادر أن المماليك كانوا قد اتصلوا بالقوات البريطانية التي سيطرت على الإسكندرية وتعاونوا معها لإرياك الوالي الجديد والتخلص منه، وهذا ما سهل عليه فيما بعد أمر القضاء عليهم بتأييد ودعم من علماء الأزهر بعد خروج القوات البريطانية من الإسكندرية. للمزيد ينظر الجبرتي، المصدر السابق، ج٤، ص ٧؛ اسماعيل سرهنك، حقائق الأخبار عن دول البحار، ط١، (القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٣١٢هـ)، ص ٢٢٢.

(٣) الجبرتي، المصدر السابق، ج٣، ص ٥٦٤؛ شكري، المصدر السابق، ج٢، ص ٥٨٢.

وأوامر، لذا كان من الصعب عليه اتخاذ أية إجراءات تتعارض مع ما كان يوجه إليه من أوامر في أول عهده في الولاية^(١)، لذا أبقى على النظم المالية التي كانت سائدة وبشكل مؤقت، ثم بادر باتخاذ بعض الخطوات الإيجابية، فعلى الرغم من قبوله للدفتر دار الموجه إليه من قبل الدولة في ٤ شباط ١٨٠٦م سعى إلى السيطرة المباشرة على الإدارة المالية المتمثلة بهذا المنصب عندما استحصل موافقة السلطان العثماني بتعين نجله إبراهيم باشا بمنصب الدفتر دار، وقد بذل الأخير جهودا مضيئة لضبط الديوان الدفترى والقضاء على الفساد فيه، ثم أسند هذا المنصب إلى صهره محمد بك واعطاه صلاحيات واسعة لإدارته، وعلى الرغم من ذلك فقد ظل هذا الديوان يعاني من الضعف في أدائه خاصة وأن محمد علي باشا قد اتجه إلى استحداث وظائف مالية جديدة لتحل محل الوظائف القديمة أو التخفيف من مسؤولياتها على أقل تقدير، وقد اقتصرت وظيفة الدفتر دار في عهده على التحقق من المبالغ المتأخرة في ذمة الصيارفة^(٢)، وتحصيل ما يمكن تحصيله منها عوضا عن مهامه في توزيع المرتبات على مستحقيها والتحقق في قضايا الفساد والإخلاص بعد أن فرض الرقابة الشديدة على عمل هذا الديوان^(٣)، ومن الملاحظ أنه اتجه إلى فرض الرقابة على كافة الإدارات بما فيها المالية عندما أقدم على إنشاء ديوان عموم

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، إشراف رؤوف عباس حامد، تحقيق أمينة عامر واخرون، ط ١، (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠)، ج ١، الوثيقة رقم (٢)، ص ١٢، الوثيقة رقم (٣٤٤)، ص ٧٥، الوثيقة رقم (٧٢٤)، ص ١٥٢.

(٢) الصراف: وهو الشخص المكلف من قبل وكيل الملتزم بجباية الضرائب من القرى والأرياف، وهو في الغالب من الأقباط لمعرفتهم الواسعة بأمور الحساب. جمال كمال محمود محمد، نظام الالتزام في ريف الصعيد في العصر العثماني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، (القاهرة، ٢٠٠٠)، ص ٧٢.

(٣) محمد، الإدارة المالية، المصدر السابق، ص ٢٨؛ الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، الوثيقة رقم (١٤٧)، ص ٣٩.

التفتيش عام ١٨٢٩م، لضمان نفاذ أوامره والحيلولة دون استئثار الفساد في الإدارات المختلفة^(١).

أما ديوان الروزنامة فلم يطرأ أي تغيير واضح عليه في مطلع عهد محمد علي باشا فقد استمر الروزنامي بممارسة مهامه المتعلقة بالإدارة المالية كما كان في السابق إلا أنه اتجه ومنذ عام ١٨١٠م إلى فرض الرقابة الشديدة عليه بعد أن اتضح استغلاله للسلطة الممنوحة له في إختلاس أموال الضرائب وذلك من خلال استحداث منصب كاتب الذمة في الديوان والذي كلف بمراقبة كل الأموال الصادرة من ديوان الروزنامة، ومع ذلك لم تحقق الرقابة الأهداف المرجوة منها بسبب استئثار الفساد الإداري الذي ورثته مصر خلال فترة سيطرة المماليك على مقاليد السلطة^(٢).

اتجه محمد علي باشا بعد إجراءه المسح العام لأراضي مصر عام ١٨١٣م إلى تقليص صلاحيات ديوان الروزنامة بعد أن أصدر قراراً بأن تؤول كافة إيرادات مصر إلى خزانة الدولة، وأن تتولى الخزانة إعطاء الدواوين الأخرى المبالغ المخصصة لها والمزمع أنفاقها^(٣)، وتبع ذلك إلغاء ديوان الروزنامة وإحالة اختصاصاته إلى ديوان الخزانة المصرية عام ١٨٢٠م، واشترط أن تقدم جميع حسابات الدواوين والمصالح الحكومية شهرياً إلى

(١) أعاد محمد علي باشا بعد استلامه السلطة بمدة وجيزة تنظيم الإدارة في مصر بما يحقق له الانفراد في السلطة، فأنشاء ديوان للحكم واطلق عليه أسم "ديوان الخديوي" أو "المعية السنية" عام ١٨١٩م وكان من ضمن أهم اختصاصاته ضبط الإيرادات المالية والخزانة المصرية، وهو يعمل إلى جانب "ديوان الكتخدا" (ديوان نائب الوالي)، المكلف بادرة شؤون القاهرة، فضلاً عن إنشاء دواوين أخرى مثل ديوان البحرية، وديوان الصحة، وديوان التجارة والمبيوعات ما بين الأعوام ١٨١٨م و١٨١٩م. زين العابدين شمس الدين نجم الدين، إدارة الأقاليم في مصر ١٨٠٥-١٨٨٢، ط١، (القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٨)، ص ١٧-٢٦؛ ريفلين، المصدر السابق، ص ١١٣؛ الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ١، الوثيقة رقم (٨٦)، ص ٢٨.

(٢) الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ١، الوثيقة رقم (٧١)، ص ٢٦؛ محمد، الإدارة المالية، المصدر السابق، ص ٢٩.

(٣) نجم الدين، الدولة والمجتمع، المصدر السابق، ص ١٦٥؛ الأوامر والمكاتبات، ج ١، المصدر السابق، الوثيقة رقم ٣٠٤، ص ٦٧.

هذا الديوان ،وعلى الرغم من ذلك ظلت الأعباء المالية الملقاة على عاتق الخزينة المصرية جسيمة ،لذا أمر عام ١٨٢٥م بأن يكلف كل ديوان باستيفاء حقه المالي من الدواوين الأخرى وقد أدى هذا الإجراء إلى تخفيف الأعباء الإدارية الملقاة على عاتق ديوان الخزينة المصرية، فضلاً عن تحسين الأداء الإداري بشكل عام، ثم قام بإعادة تقسيم الوحدات الإدارية لولاية لمصر فقسمت إلى مأموريات وأقسام عام ١٨٢٦م لتسهيل جباية الأموال الأميرية وفوض المأمورين والنظار، بمهام الإدارة المالية في مأمورياتهم ومصالحهم على أن تقدم الحسابات إلى ديوان الخزينة في أوقاتها بدون تأخير^(١)، فضلاً عن فرض الرقابة الشديدة على أعمالهم من خلال تعيين المفتشين المكلفين برفع تقاريرهم الأسبوعية إليه بشكل منظم^(٢).

أما بخصوص الوظائف المرتبطة بالإدارة المالية كالكتاب والصيارفة وموظفي المساحة فقد أبقاها على ما كانت عليه سابقاً^(٣)، إلا أنه فرض شروطاً صارمة على

(١) اتجه محمد علي باشا إلى إعادة النظر في التقسيمات الإدارية لمصر مستفيداً مما أحدثه الفرنسيون في هذا المجال، فقسم مصر إدارياً إلى سبعة مديريات يرأس كل منها مدير، وقسمت المديریات إلى عدة مراكز يديرها المأمورين، وقسمت المراكز إلى أقسام يديرها النظار، وقسمت الأقسام إلى نواحي (قرى) أوكلت إدارتها إلى شيخ البلد المعروف بـ"العمدة". للمزيد ينظر: نجم الدين، إدارة الأقاليم، المصدر السابق، ص ص ١٧-٢٦؛ عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ط٥، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٩)، ص ص ٥٢٦، ٥٢٥.

(٢) نجم الدين، الدولة والمجتمع، المصدر السابق، ص١٦٦؛ الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ١، الوثيقة رقم (٨٥٢)، ص ١٧٨.

(٣) أعطى محمد علي باشا للكتابة الموكلة اليهم أمر مسك الأوامر المالية صلاحيات واسعة بشرط الوفاء بالتزاماتهم، فقد كانت الوظيفة بمثابة عهدة على الموظف يحصل عليها طبقاً لعقد مبرم بينه وبين الحكومة، لذا كان عليه أن ينفذ بنود العقد بأي طريقة حتى لو اضطره الأمر إلى تأجير عدد من الكتبة على نفقته الخاصة لإنجاز المهام الموكلة إليه، وهذا ما فسح المجال للفساد والتلاعب بالحسابات للتعويض ما قد يخسره الموظف عند تنفيذه بنود العقد. محمد، الإدارة المالية، المصدر السابق، ص ٣١.

شاغريها منها معرفتهم اللغة التركية^(١)، والإلمام بأصول مسك الدفاتر المالية والقدرة على تقديم الحسابات في موعدها اسبوعياً أو شهرياً، كما أنه قام باستحداث وظائف مالية جديدة مثل مدير الحسابات المكلف بوضع ميزانية سنوية لولاية مصر، كما استحدث وظيفة أمين الخزينة في المديرية إلى جانب وظيفة محاسبي الأقسام^(٢)، وعلى الرغم من كل محاولات محمد علي باشا في تحديث الإدارة المالية إلا أنها ظلت ضعيفة في ادائها، كما يلاحظ أن اختصاصاتها أصبحت متداخلة مع الدواوين والإدارات الأخرى الأمر الذي تطلب إعادة تنظيمها مجدداً، وهو ما أتجه إليه فعلاً عندما شرع بإصدار القانون الأساسي عام ١٨٣٧م^(٣).

ب- المرحلة الثانية: القانون الأساسي (السياسنامة) والإدارة المالية ١٨٣٧-١٨٤٨م:

أصدر محمد علي باشا قانوناً جديداً لتنظيم إدارة مصر في تموز ١٨٣٧م عرف بقانون السياسنامة، وكان بمثابة دستور للولاية وضع على غرار الدساتير الأوروبية الحديثة مع مراعاة خصوصية المجتمع المصري، وكان الهدف الأساسي من إصداره هو إعادة تنظيم إدارة مصر بما ما ينسجم مع النظم الإدارية الحديثة، وعلى هذا الأساس حصرت

(١) اعتبرت اللغة التركية اللغة الرسمية في عموم الدواوين منذ أن دخلت مصر تحت سلطة الدولة العثمانية، إلا أنها كانت تتراوح بين التركية الخالصة والتركية الممزوجة بالعربية، وفي عهد محمد علي باشا كانت الوظائف التي يتولاها الأتراك وخاصة الوظائف الكبرى مثل الدفتر دار والروزنامجي تتصف بالتركية الخالصة في كتابة سجلاتها، أما الوظائف الصغيرة التي كان يشغلها موظفون محليون كانت مصطلحاتها تكتب باللغة العربية، ثم قسم محمد علي باشا الإدارات في الدواوين إلى قسمين: الأول يضم قلماً تركيا، والآخر عربياً ومع ذلك اعتبر القلم التركي هو الأصل وعنه تصدر القوانين والأوامر على اعتبار اللغة التركية هي اللغة الرسمية لعموم الدولة العثمانية. للمزيد ينظر: الهواري، المصدر السابق، ص ٧٣؛ نجم الدين، المصدر السابق، ص ١٧.

(٢) محمد، المصدر السابق، ص ص ٣٧-٤١.

(٣) نجم الدين، المصدر السابق، ص ص ١٦٧-١٦٩؛ ريفلين، المصدر السابق، ص ١١٥.

السلطات الإدارية بسبعة دواوين وهي: ديوان الخديوي (وزارة الداخلية)^(١)، ديوان الجهادية (وزارة الحرب)، ديوان البحر (وزارة البحرية)، ديوان المدارس والاشغال العمومية (وزارة التعليم)، ديوان التجارة (وزارة التجارة) ديوان الإيرادات (وزارة المالية)^(٢).

اصبح ديوان الإيرادات الديوان الوحيد المكلف بإدارة الشؤون المالية، كما اصبح من اختصاصه تحصيل إيرادات ديوان التجارة وفروعها باستثناء بيع الحاصلات الزراعية التي كانت إيراداتها تبقى في خزانة ديوان التجارة^(٣)، كما عهد إلى ديوان الإيرادات بمسؤولية مسك حسابات كل المديريات المصرية فضلاً عن المديريات في كل من جزيرة كريت، والسودان والحجاز الخاضعة للسيطرة المصرية باستثناء بلاد الشام التي كانت حساباتها تدار بواسطة وكلاء يقومون بتقديم سجلاتهم السنوية إلى الخزانة المركزية العامة في القاهرة^(٤).

قسمت اختصاصات ديوان الإيرادات من الناحية الإدارية إلى قسمين، الأول يختص بحسابات كافة المديريات في الأقاليم مع حسابات كل من إيرادات جزيرة كريت والحجاز والسودان والثاني يختص بحسابات إيرادات مديرتي القاهرة والإسكندرية وتوابعهم، وكان لكل من هذين القسمين مفتشين مختصين عرفوا باسم "مفتشي الأقاليم" وبذلك أصبحت الإيرادات المالية لولاية مصر تصب في إدارة واحدة والمتمثلة بديوان الإيرادات^(٥)، أما الإنفاق الحكومي فقد آل قسم كبير منه إلى اختصاصات ديوان الخديوي وديوان الخزانة المصرية التي كانت تعطي نفقات الحكومة المصرية والبلاد الخاضعة لسلطتها^(٦).

التفت محمد علي باشا إلى تحديث الكوادر الإدارية المصرية على النمط الأوروبي وخاصة المرتبطة منها بالإدارة المالية، لذا قام بتوظيف كوادر أوروبية فرنسية إلى جانب

(١) يعتبر ديوان الخديوي أعلى سلطة إدارية في مصر حيث كان من جملة اختصاصاته الإشراف على ديوان الإيرادات، والخزانة المصرية، كما أنه كان يتمتع بسلطة قضائية. للمزيد ينظر: الرافعي، المصدر السابق، ص ٥٢٢.

(٢) نجم الدين، المصدر السابق، ص ١٩؛ الرافعي، المصدر السابق، ص ٥٢٢.

(٣) ريفلين، المصدر السابق، ص ١١٨؛ نجم الدين، المصدر السابق، ص ٢٢.

(٤) المصدر السابق، ص ص ١١٨-١٩.

(٥) نجم الدين، المصدر السابق، ص ص ٢٢، ٢٣؛ الرافعي، المصدر السابق، ص ٥٢٣.

(٦) ريفلين، المصدر السابق، ص ١٩.

الكوادر المحلية، ونظراً لما للإدارة المالية من أهمية خاصة حيث تعتبر حساباتها من أهم أسرار البلاد فقد اقتصر توظيف ذوي الخبرة منهم فقط، كما أنه قام بجلب دفتر من دفاتر الحسابات الفرنسية كنموذج يحتذى به في تحديث الإدارة المالية، كما استعان بأحد كبار رجال الإدارة الفرنسية وهو المسيو روسية Rosset لتنظيم شؤون البلاد المالية بعد أن تم التعاقد معه عام ١٨٤٤م^(١).

على الرغم من كل الاجراءات التي اتخذها محمد علي باشا لتحديث الإدارة المالية إلا أنها ظلت تعاني من الفساد والإرباك بشكل أكبر مما كانت عليه في السابق، وقد ثبت أن فصل الإيرادات والنفقات الموضوعين تحت إشراف هيئتين منفصلتين أمراً لا يصلح لإدارة مالية مصر، حيث أصبح مقدار الإيرادات والمصروفات غير معروفاً مما فسح المجال للفساد المالي حيث كان موظفو الحسابات في المديريات المصرية يقومون بتدوين حساباتهم بطريقة لم تمكنه من كشف التلاعب بها على الرغم من اقتناعه التام بفسادها^(٢)، وقد أشارت التقارير المرسلة إلى وزارة الخارجية البريطانية من قنصليتها العاملة في القاهرة أن "٤٠% من القدر المتحصل من دافع الضرائب لا يصل على الإطلاق إلى خزانة الوالي"^(٣)، في إشارة إلى مقدار الفساد المستشري في الإدارة المالية المصرية لذا أمر بإلغاء ديوان الإيرادات عام ١٨٤٤م، وإحالة اختصاصاته إلى ديوان جديد عرف بـ (ديوان المالية) وأمر بأن تكون النفقات الحكومية تحت إدارة وإشراف هذا الديوان، كما قام بوضع لائحة لتفتيش الحسابات في باقي الدواوين وإحصاء نفقاتها ومراقبة الموظفين ومدى نزاهتهم وكفاءتهم^(٤)، ومع ذلك وصفت الإدارة المالية المصرية في عهده بالشذوذ والإرباك على الرغم من عدم حاجته للاقتراض الخارجي^(٥)؛ ويعود السبب في ذلك إلى اعتماده مبدأ التجربة والخطأ في الإدارة المالية، فتراه يقلص الدور الإداري

(١) محمد، الإدارة المالية، المصدر السابق، ص ص ٦٠، ٦١.

(٢) ريفلين، المصدر السابق، ص ١١٩.

(٣) نقلاً عن: ريفلين، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(٤) نجم الدين، المصدر السابق، ص ١٧٦؛ ريفلين، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(٥) جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي باشا إلى عهد مبارك، ط ١، (القاهرة، دار الشروق، ٢٠١٢)، ص ص ١١-١٧؛ ريفلين، المصدر السابق، ص ١٦٩.

لديواني الدفتر دار والروزنامة فيحول اختصاصاتهم إلى ديوان الخزينة المصرية عام ١٨٢١م، ثم يعمد بعد فشله إلى تأسيس ديوان الإيرادات عام ١٨٣٤م الذي ما لبث أن قام بإلغائه وتأسيس ديوان المالية عوضاً عنه عام ١٨٤٤م والذي اعتبره البعض ثمرة تطور كبير للإدارة المالية^(١)، ويشير باركر Parker القنصل البريطاني العام في الإسكندرية (١٨٢٦-١٨٣٣م) إلى ذلك قائلاً: " لا يمكن أن ندهش لمصاعب الوالي المالية بل يجب أن ندهش لأن جهاز هذه الحكومة الشاذ مازال يعمل بمثل هذه الإمكانية"^(٢). لاشك أن محمد علي باشا قد أنجز الكثير من المشاريع في ظل سياسته المالية التي كان يعتقد أنها تتناسب مع الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمصر؛ إلا أن ما أنجزه كان على حساب الاقتصاد المصري الذي أجهد بالكثير من النفقات وقد وقع الجهد المالي الأكبر على عاتق الشعب الذي كان يعاني من وطأة الضرائب الملقاة على عاتقهم.

ثانياً - الضرائب في مصر في عهد محمد علي باشا ١٨٠٥-١٨٤٨م:

شكلت الضرائب في مصر المصدر الرئيس الذي اعتمد عليه محمد علي باشا لتغطية نفقات مشاريعه الداخلية والإنفاق على حروبه الخارجية وكان تحمل أعبائها يقع على عاتق الشعب ،وقد اتسمت الضرائب في عهده بكثرتها وتنوعها لتشمل كل مفاصل الحياة وأنشطتها اليومية بشكل يصعب على الباحثين حصرها، إذ لم يكن هناك ثمة قانون ثابت يحدد مقدارها أو موعد جباياتها^(٣)، وكان لعدم وجود الاستقرار السياسي في مطلع عهده الأثر البالغ في هذا المجال، وبحلول عام ١٨١٤م اتجه محمد علي باشا إلى تنظيم

(١) محمد، المصدر السابق، ص ٣٠٣.

(٢) نقلاً عن: ريفلين، المصدر السابق، ص ١٦٩، ١٧٠.

(٣) لم يكن هناك موعد ثابت لجباية الضرائب فيعهد تولي محمد علي باشا السلطة بأيام طلب من زعماء البلاد ومشايخها بأن يفاتحو الملتزمين بطلب ثلث فائض الالتزام في غير موعده لدفع مرتبات الجيش، كما طلب سلفاً من أرباب الحرف والتجار، ومثل هذا الطلب كان يتكرر بشكل مستمر وكان التذرع بدفع مرتبات الجيش، وتجهيز الحملات العسكرية هي الحجة الأكثر رواجاً وقبولاً لدى العامة. للمزيد ينظر: الجبرتي، المصدر السابق، ج ٤، ص ٥١٩، ج ٤، ص ٦-١٧-٣٥-١٠٢؛ الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ١، الوثيقة رقم (٨٤٧)، ص ٧٧؛ الوثيقة رقم (٢٠٥٨)، ص ٤١٨؛ محمد، نظام الالتزام، المصدر السابق، ص ١٩٣.

الضرائب والحد من الفوضى في جبايتها عندما أقدم على إلغاء نظام الالتزام^(١)، واستبداله بنظام العهدة^(٢)، وبذلك يكون قد ربط مهمة تقدير الضرائب واستيفائها بالسلطة المركزية في القاهرة عن طريق موظفيها من غير وسطاء، وقبل ذلك أقدم على إجراء المسح العام للأراضي وقام بتصنيفها بحسب أنواعها وقيمها^(٣)، ثم أوكل للفلاحين حق استثمارها بعد

(١) أثار إلغاء نظام الالتزام استياء الملتزمين خاصة وأن محمد علي باشا عمد إلى خداعهم بعد أن طلب منهم تقديم دفاتر التزاماتهم إلى ديوان الروزنامة، فأقدموا على تسجيل الفائض بنسبة ثقل كثيراً عما كانوا يتقاضونه من الفلاحين، فقام بدوره بتقدير معاشات لهم مدى الحياة تعويضاً لهم عما فقدوه من التزامات بناءً على المبالغ المسجلة في دفاترهم، وقد منحهم حق الاحتفاظ بالأراضي الأوسية التي كانت مخصصة لهم مع إعفائها من الضرائب واستثنى من ذلك بعض الملتزمين الذين عارضوا قراراته. عمر طوسون، مالية مصر من عهد الفراغة إلى الآن، ط١، (القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٣)، ص ٢٠١٦، ٢١٥؛ نجم الدين، المصدر السابق، ص١٤٨؛ الرفاعي، المصدر السابق، ص٥٢٨.

(٢) نظام العهدة : وهو أن تعهد الدولة إلى بعض موظفيها بمهمة استيفاء الضرائب من المدن والقرى لقاء مرتباً ثابتاً، ولقد اعتمد محمد علي باشا عليه بعد أن ألغى نظام الالتزام وعهد بمهمة استيفاء الضرائب إلى كبار ضباط الجيش، والمأمورين والأعيان شرط أن يكونوا مسؤولين عن تأدية الضرائب من مالهم الخاص مالم يتمكنوا من جبايتها، وقد منح بعض أفراد الجالية البريطانية عهدة بعض القرى المعسرة شرط أن يقومون بسداد ما عليها من الأموال المتركمة من سنوات سابقة. حلمي أحمد شلبي، المجتمع الرفيع في عصر محمد علي دراسة عن اقليم المنوفية، ط١، (القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٢)، ص٧٧؛ محمد، الإدارة المالية، المصدر السابق، ص٣؛ ناهد السيد علي زيان، الجالية البريطانية في مصر ١٨٠٥-١٨٨٢م، ط١، (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠١)، ص١١٢، الرفاعي، المصدر السابق، ص٥١٣.

(٣) اعتبر محمد علي باشا نفسه المالك الوحيد لجميع الأراضي المصرية، إلا أنه أوجد نوعاً من الملكية الفردية، بعد أن أقطع لكثير من الأعيان، وكبار الضباط، والموظفين، وبعض الجاليات الأوربية مساحات شاسعة من الأراضي قدرت بـ (٢٠٠,٠٠٠) فدان عرفت بـ "الإبعديات" لأنها استبعدت من المسح العام للأراضي عام ١٨١٣م، كما خص لأفراد أسرته وبعض المقربين منه أراضي أخرى أوسع من سابقتها عرفت "بالجفال" وهي معفاة أيضاً من الضرائب وكانت تعطى بها سندات ملكية تسمى "تقاسيط" من ديوان الروزنامة وأحيلت هذه الأراضي إلى ملكيتهم الصرفة عام ١٨٤٢م. ؛ كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود، ط١ (القاهرة، مطبعة أبو الهول، د.ت)، ص٢٨٩؛ زيان، المصدر السابق، ص١١٢؛ الرفاعي، المصدر السابق، ص٥٣١.

أن أقر ضريبة ثابتة عليها^(١)، ولم يكتفي بهذا القدر بل قام بانتزاع أراضي الأوقاف من عهدة علماء الأزهر بعد أن أقر لهم مرتبات سنوية، ولم يحتفظ بصفة الوقف إلا الأملاك المبنية والحدائق^(٢)، وعلى الرغم من ذلك لم تخفف هذه الإجراءات أي شيء من الأعباء المالية الملقة على الشعب بل أنها وحسب رأي أحد المؤرخين ازدادت أضعافاً مضاعفة^(٣)، وبشكل عام يمكن أن نقسم واردات مصر من الضرائب في عهد محمد علي باشا إلى ثلاثة أقسام:

١. الضرائب الزراعية :

تعد الزراعة من أهم الموارد الاقتصادية في مصر، إذ بلغت مساحة الأراضي الزراعية في مطلع القرن التاسع عشر ٣,٨٥٦,٢٦٦ فدان (الفدان = ٠,٨٣,٤٢٠ ²)، منها (١,٣٥٧,٧٧٤) فدان غير مستصلحة من مجموع المساحة الكلية لأراضي مصر البالغة (٧,٠١٤,٠٠٠) فدان^(٤)، لذا اعتبرت الزراعة عماد الواردات المالية لمصر، وتقسم الضرائب الزراعية إلى قسمين: ضرائب مباشرة وتفرض على مساحة الأراضي الزراعية، وأخرى غير مباشرة تفرض على المحاصيل والفلاحين، وتعرف الضرائب الزراعية في مصر باسم ضريبة الميري أو ضريبة الأطينان^(٥).

أ-الضرائب المباشرة :

وهي الضرائب التي تفرض على الأراضي الزراعية مباشرة، وقدرت على الفدان الواحد في عهد محمد علي باشا مبلغ يتراوح ما بين (٤,٥) إلى (٤٩) قرشاً تبعاً لحالة الأرض وطرق ربيها وجودتها، وقد التفت محمد علي باشا إلى الأراضي غير

(١) الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ١، الوثيقة رقم (١٣٢)، ٣٦؛ الجبرتي، المصدر السابق،

ج ٤، ص ٢٨١؛ الرافعي، المصدر السابق، ص ٥٣٢.

(٢) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٤٠٩.

(٣) الرافعي، المصدر السابق، ص ٥٣٣.

(٤) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٤٠٩.

(٥) جرجس حنين بك، الأطينان والضرائب في القطر المصري، (القاهرة، مطبعة بولاق، ١٩٠٤)، ص

ص ١٨٧-١٩٠؛ بوليك، المصدر السابق، ص ١٤٢.

المستصلحة، والبور غير القابلة للزراعة، والرديئة التي كانت تسمى بأراضي " الهولك والحريق وواقع البحر " والتي كانت معفية أو شبه معفية من الضرائب ففرض عليها نصف ضريبة وأعفيت من أداء النصف الآخر^(١). وقدرت مساحة هذه الأراضي بـ (٢٠٠٠٠٠٠) فدان^(٢)، ثم قام بتوزيع الأراضي المجاورة للصحراء التي يطلق عليها اسم " البراوي " على القبائل البدوية والزمهم باستصلاحها وزراعتها بمشاركة أحد الفلاحين من ذوي الخبرة على أن يقومون بدفع نصف الضريبة المقررة عليها بعد أن كانت معفية من الضرائب^(٣)، وكان الهدف من ذلك هو توطين القبائل البدوية ومنع اعتداءاتها المتكررة على أراضي الفلاحين في القرى المصرية^(٤).

وظف محمد علي باشا القوانين بهدف زيادة واردات مصر الزراعية متلاعباً بمساحة الفدان المصري، فقبل اجراء المسح العام للأراضي كان الفدان يساوي (٥٠٩٢٩ م^٢)، فأجرى عملية مسح الأراضي على اعتبار أن الفدان (٤٢٠٠٨٣ م^٢) وبذلك تكون مساحة الفدان الواحد قد خففت بنسبة (٢٣،١ %) مما كانت عليه فازدادت مساحة الأراضي الزراعية الأمر الذي انعكس على زيادة الضرائب المفروضة عليها^(٥). كما استخدم أسلوب آخر لزيادة الضرائب عام ١٨٢٩م عندما أقر على كل قرية ميسورة اداء المال الميري المتأخر عن القرية المجاورة لها والتي لم تتمكن من تأدية ما عليها من أموال بما عرف بنظام التضامن

(١) نجم الدين، المصدر السابق، ص ١٤٩؛ حنين بك، المصدر السابق، ص ص ١٨٦-١٩٧.

(٢) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٤٠٩.

(٣) تشير المصادر أن هذه الأراضي هي ذاتها أراضي الإبعاديات التي منحت لكبار الضباط والموظفين والتي عمد محمد علي باشا إلى استصلاحها بطريقة المشاركة بعد؛ أن تقاعس اصحابها عن استصلاحها وقد آلت هذه الأراضي إلى ملكيتهم الخاصة عام ١٨٤٢م. الرفاعي، المصدر السابق، ص ٥٣١؛ كلوت بك، المصدر السابق، ص ٣٠٣.

(٤) حنين بك، المصدر السابق، ص ١٩٧.

(٥) محمد، الإدارة المالية، ص ٩٢؛ فالتر هينس، المكايل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسلي، (عمان، منشورات الجامعة الاردنية، ١٩٧٠)، ص ٩٧.

الضريبي^(١)، وبهذا يكون قد استحصل أضعاف الأموال المقررة على القرى الميسور، وقد لجاء إلى اتباع هذا الأسلوب بعد شحة الأيدي العاملة في الزراعة بسبب تجنيد آلاف الأهالي في الجيش^(٢).

ازداد مقدار ضريبة الميري بعد اجراء المسح العام للأراضي عام ١٨١٤م إذ اقر محمد علي باشا زيادة جديدة في مقدار ضريبة الميري حيث بلغت (٣٨,٢٥) قرشاً على كل فدان بحسب درجة خصوبته^(٣)، وفي عام (١٨٣٨ م) ارتفعت الضريبة مجدداً حيث قسمت الأراضي الزراعية إلى تسعة فئات بحسب خصوبتها وفرض عليها مبلغ يتراوح ما بين ١١ إلى ٧٢ قرشاً على الرغم من سوء الموسم الزراعي لتلك السنة كما هو موضح في الجدول الآتي:

(١) يطلق على هذا الأسلوب في جباية الضرائب اسم التضامن الضريبي (Tax Solidarity)، وهذا النظام يفرض مسؤولية جماعية في اداء الضرائب للدولة، وتشير المصادر أنه كان معمول به في مصر خلال الفترة التي سبقت وصول محمد علي باشا إلى السلطة لكن في نطاق ضيق وقد أبطل العمل به عام ١٨٣٦م. جي فارجيت، محمد علي مؤسس مصر الحديثة، ترجمة محمد رفعت عواد، ط٢، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٨)، ص ١٠٩؛ محمد، الإدارة المالية، المصدر السابق، ص ٩٧.

(٢) الرافعي، المصدر السابق، ص ٥٣٣.

(٣) محمد، الإدارة المالية، المصدر السابق، ص ٩٣؛ ريفلين، المصدر السابق، ص ١٨٨.

الجدول رقم (١)

تصنيف الأراضي لأغراض ربط الضرائب بالقروش والبارات لعام ١٨٣٨م^(١)

التصنيف	قرش	بارة
أرض درجة أولى (تربة جيدة , مزروعة جيداً)	٧٢	٢٨٨٠
متوسطة	٦٧,٥	٢٧٠٠
أقل جودة	٦٣	٢٥٠٠
أرض درجة ثانية	-	-
جيدة	٥٥	٢٢٠٠
متوسطة	٥٠	٢٠٠٠
أقل جودة	٣٦	١٤٤٠
أرض رديئة	-	-
فئة أولى	٢٧	١٠٨٠
فئة ثانية	١٨	٧٢٠
فئة ثالثة	١١	٤٤٠

لم تكن الزيادة التي طرأت على ضريبة الأرض مبنية على أي أساس سوى تقدير الحكومة لمقدرة الأهالي على الدفع، وكانت تلك التقديرات "أكثر تفاؤلاً مما يوحي به الموقف"^(٢) وقد اضطر محمد علي باشا عام ١٨٣٤م إلى إلغاء ما قيمته (٣,٠٠٠,٠٠) كيس (الكيس=٥٠٠ قرش) من الضرائب بعد أن وجد أنه من الصعب جبايتها من الفلاحين، وكانت الزيادة في الضريبة المفروضة على الأراضي الزراعية من بين العوامل التي أدت إلى تراكم المتأخر منها إذ لم يعد بمقدور الأهالي الوفاء بها فلجأ إلى أسلوب التضامن الضريبي الذي سرعان ما قام بإلغائه لما فيه من الحيف والظلم على الفلاحين^(٣)، فشهد الوضع الاقتصادي العام تحسناً ملموساً عام ١٨٣٦م ما لبث أن ساء في العام التالي بسبب انخفاض مستوى فيضاً نهر النيل^(٤) وبحلول عام ١٨٤٤م ازدادت

(١) المصدر نفسه ، ص ١٨٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٩-١٩٠.

(٣) نجم الدين، المصدر السابق، ص ١٥٠.

(٤) ريفلين، المصدر السابق ، ص ١٩٠.

الضرائب بمقدار (١٢,٥ %) مما شكل عبئ كبير على جبايتها فأمر بتقسيطها على الفلاحين^(١).

أفرزت الزيادة المطردة في ضريبة الميري نتائج عكسية على الوضع الاقتصادي العام حيث اضطر الفلاحين إلى ترك الأراضي الزراعية والهروب منها لعجزهم عن تسديد ديونهم والكلف الإضافية المطلوبة منهم وكان يتم البحث عن الهاربين واعادتهم إلى العمل بالقوة^(٢)، وفيما يأتي جدول يوضح اجمالي مقدار ضريبة الارض (الأطيان) في بعض سنوات حكم محمد علي باشا في مصر^(٣):

الجدول رقم (٢)

مقدار ضريبة الأرض (الأطيان) في بعض سنوات حكم محمد علي باشا بالأكياس

السنة	اجمالي الضريبة
١٨١٧م	١٥٨٢٥٧
١٨٢١م	١٣٢٣٠٨
١٨٢٢م	٣٠١٠٥٧
١٨٣٠-١٨٣٣	٢٢٥٠٠٠
١٨٣٦م	٣٢٠٠٠٠
١٨٤٧م	٤٦٠٠٠٠

أ- الضرائب غير المباشرة :

وهي ضرائب غير محددة تختلف من عام إلى آخر، وتفرض في العادة على ما ينتجه الفلاح من محاصيل، كما تفرض على الماشية، وتشمل السمن والصوف و العسل

(١) محمد، الإدارة المالية، المصدر السابق، ص ٥٩؛ الأوامر والمكاتبات، ج٢، المصدر السابق، الوثيقة رقم (٣٥٦٣)، ص ص ٣٥١، ٣٥٢، الوثيقة رقم (٣٥٥٩)، ص ص ٣٥٠، ٣٥١.

(٢) الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ١، الوثيقة رقم (٨٣٣)، ص ١٧٥.

(٣) شكلت هذه الضريبة ما يعادل ٤٥ إلى ٥٥ % من اجمالي الإيرادات العامة لمصر في السنوات المذكورة في الجدول. محمد، الإدارة، المصدر السابق، ص ١٠١؛ ريفلين، المصدر السابق، ص ٣٧٣.

فضلاً عن القمح والسمسم وغيرها من أصناف المحاصيل^(١)، ويشير الأمر الصادر من محمد علي باشا إلى مديري الأقاليم بتاريخ شباط ١٨٢٧م إلى ضخامة هذه الضرائب حيث أمر بتجهيز ١,٤٠٠,٠٠٠ إردباً^(٢)، من العدس و ١,٨٠٠,٠٠٠ إردباً من الدقيق و ٦,٩٠٠ إردباً من الشعير و ٩,١٥١ إردباً من الأرز لغرض دفعها كمرتب عام كامل للعساكر المتواجدة في جزيرة كريت، وقبرص، والمورا^(٣)، فضلاً عن ذلك فرض على كل إردب من الأرز ثمنه ٤٠٠ قرش مبلغاً وقدره ٨٥ قرشاً كما فرض على كل إردب من المحاصيل الأخرى قيمتها ١٥٨ قرش مبلغ وقدره ٣٣,٣٠ قرشاً^(٤)، وتشير بعض الوثائق الأوربية " إن إبراهيم باشا كان مشغولاً بإفراغ الكمية الهائلة من المؤن على متن الأسطول الرابع في كريت "^(٥).

نتيجة لتلك السياسة لجاء الفلاحون إلى إخفاء أكبر قدر من المحاصيل لتجنب دفع الحد الأقصى من الضرائب وكان محمد علي باشا يحث المديرين على بذل الجهود لاستحصالتها من الفلاحين^(٦).

تعد "قردة النخيل" وهي الضريبة التي فرضت على أشجار النخيل ومنتجاتها من أكثر الضرائب التي كانت تثير استياء الفلاحين حيث قسمت أشجارها إلى ثلاثة فئات تدفع الواحدة منها ما بين القرش، والقرش ونصف، والقرشين^(٧)، وتشير المصادر أنها كانت تفرض على إناث النخيل دون ذكورها عام ١٨١٣م، ثم فرضت على كليهما عام ١٨١٩م في مقابل إعفاء كل قصبة مربعة (القصبة = ٣٥٥ سم^٢)، تحيط بكل نخلة من

(١) نجم الدين، المصدر السابق، ص ١٤٩؛ شلبي، المصدر السابق، ص ٨٦.

(٢) إردب: وحدة لقياس الوزن كانت تستخدم في الأساس لقياس وزن القمح في العصر العباسي وتعادل ٧٣,١٢٥ كغم، وفي القرن الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين كانت تستخدم لوزن الحبوب وتعادل ١٣٢,٨٥٦ كغم. هينس، المصدر السابق، ص ٥٩.

(٣) الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ١، الوثيقة رقم (٧٩٥)، ص ١٦٨.

(٤) الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ٢، الوثيقة رقم (٢٩٢٠) و (٢٩٢١)، ص ١٧٨.

(٥) انجلو ماركو، وثائق البحرية المصرية في عهد محمد علي المساهمة الايطالية، ترجمة عفيفي النحاس، مراجعة وتقديم حسين محمود، (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦)، ص ٦٨.

(٦) فارجيت، المصدر السابق، ص ١٠١؛ شلبي، المصدر السابق، ص ٨٦.

(٧) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٣٠٤؛ نجم الدين، المصدر السابق، ص ١٥٥، ١٥٤.

الضرائب^(١)، ولم تكن هذه الضريبة مقتصرة على أشجار النخيل وثمارها فقط وإنما على الجريد والسعف وليف أيضاً^(٢)، وقد اضطر بعض الفلاحين الذين كانوا يعيشون على ثمارها ومنتجاتها إلى ترك أشجارهم والهجرة من قراهم^(٣)، كما لجأ البعض الآخر إلى قطع أشجاره للتخلص من اداء هذه الضريبة، وقد أدى ذلك إلى انخفاض أعدادها في مصر، لذا حاول محمد علي باشا التخفيف من وطأة هذه الضريبة فأمر عام ١٨٣٥م بأن لا تجبى إلا بعد مرور عشرة اعوام من عمر النخلة^(٤)، كما أوعز إلى المأمورين " بحث الأهالي وتشويقهم في فن الزراعة "^(٥)، ويشير أحد المصادر أن عائدات فردة النخيل لعام ١٨٢١م بلغت (٥٠,٠٠٠) جنيه مصري (الجنيه المصري = ١٠٠ قرش)^(٦)، اما الضرائب التي كانت تفرض على الماشية، فعلى سبيل المثال فرضت على الجمال، والأغنام، ضريبة وقدرها ٤ قروش، وعلى العجول والبقر ٢٠ قرشاً، وتصل إلى ٧٠ قرشاً عند بيعها للجزارين شرط أن تستولي الحكومة على جلودها^(٧).

٢. الضريبة الشخصية :

وهي الضريبة التي كانت تفرض على الأفراد ودخولهم بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والطائفية، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع منها :

أ- فردة الرؤوس:

وتسمى أيضاً بضريبة النفوس أو ضريبة الدخل وهي فرع لا يستهان به من موارد الخزينة المصرية ويباشر تحصيلها كونها جزءاً من اثنا عشر جزء من المال الذي

(١) محمد، الإدارة المالية، المصدر السابق، ص ١٠٢؛ الجبرتي، المصدر السابق، ج٤، ص ٣.

(٢) ريفلين، المصدر السابق، ص ١٩٥؛ محمد، المصدر السابق، ص ص ١٠٢-١٠٤.

(٣) نجم الدين، المصدر السابق، ص ١٥٥؛ ريفلين، المصدر السابق، ص ١٩٦.

(٤) محمد، الإدارة المالية، المصدر السابق، ص ١٠٥؛ نجم الدين، المصدر السابق، ص ١٥٥؛ ريفلين،

المصدر السابق، ص ١٩٦.

(٥) الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ١، الوثيقة رقم (٨٣٣)، ص ١٧٥.

(٦) طوسون، المصدر السابق، ص ص ٦١-٦٠.

(٧) ريفلين، المصدر السابق، ص ١٩٦.

يفترض أنه يعادل دخل ممولي الضرائب، وتشكل السدس من إيرادات الخزينة المصرية^(١)، وتفرض هذه الضريبة على الذكور المراهقين كافة من المسلمين وغير المسلمين متى ما بلغوا سن الثانية عشر من العمر، وتختلف قيمتها تبعاً لتفاوت الأفراد في ثرواتهم من ١٥ قرشاً إلى ٥٠٠ قرش للفرد الواحد^(٢)، وكانت تجبى من الأفراد في مراكز المدن^(٣).

وتشير الأوامر الصادرة من محمد علي باشا بتاريخ ١ نيسان ١٨٢١م أنه باشر بجبايتها بعد أن أجرى تعداداً للمنازل في كافة المديرية^(٤)، ويرى الباحث أن هذه الرية فرضت بطريقة غير منظمة منذ أوائل عهد محمد علي باشا على الأفراد والمنازل وتحديداً في ٢٠ أيلول عام ١٨٠٦م وهو ما اكده الجبرتي في تاريخه حيث أشار في معرض وصفه لحوادث ٢٠ أيلول عام ١٨٠٦م إلى ذلك قائلاً: "وفيه تقرر فرضة عظيمة على البلاد والقرى والتجار والنصارى الأروام والأقباط والشوام والملتزمين وغيرهم وقدرها ٦٠٠٠ كيس وذكرى بأنها سلفة ترد لمدة ستة أيام ثم ترد إلى أربابها ولا صحة لذلك"^(٥)، وهو ما أكدته في غير موضع من كتابه^(٦)، ويستدل من ذلك أنه ابتداءً منذ عام ١٨٢١م أخذت ضريبة الفرد طابعاً أكثر تنظيمياً حيث فرضت على الأفراد في مراكز المدن والمنازل في القرى والأرياف، وأعفي منها النساء، والأرامل وغير المتزوجين، والأيتام، وكبار السن، وطلاب العلم، وجرحى الجيش، والشحاتين، والحنوتية (حفاري القبور)، والندابات^(٧)، كما أسنتي منها الأوروبيين المقيمين في مصر، عدا الموظفين العاملين في الحكومة المصرية^(٨)، وباستثناء ذلك أوعز إلى موظفيه باستخدام القوة مع كل من يحاول التهرب

(١) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٣٣.

(٢) نجم الدين، المصدر السابق، ص ١٥٠؛ الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ٢، الوثيقة رقم (٣٥٢٦)، ص ٣٣٧.

(٣) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٣٠٣.

(٤) الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ١، الوثيقة رقم (٢٥٢)، ص ٥٨.

(٥) الجبرتي، المصدر السابق، ج ٤، ص ٣٢.

(٦) للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٣-٣٥.

(٧) محمد، الإدارة المالية، المصدر السابق، ١٠٦؛ الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ٢، الوثيقة رقم (٢٥٧٩)، ص ٩٩.

(٨) ريفلين، المصدر السابق، ص ١٩٤.

من دفعها، وكانت ضريبة الفردة تخصم من مرتبات موظفي الحكومة بطريقة تلقائية، كما فرضت على الحرفيين والتجار بما يتناسب مع حجم تجارتهم على أن لا يزيد ما يدفعونه عن الحد الأقصى والبالغ ٥٠٠ قرش، وعلى الرغم من ذلك عدت هذه الضريبة عبء إضافي أثقل كاهل الشعب المصري إلى جانب الأعباء الضريبية الأخرى الملقة على عاتقه^(١).

بحلول عام ١٨٤٠م أقر زيادة على الحد الأقصى لضريبة الفردة بعد مراجعته لدفاتر التمويل، كما علم بأن الأغنياء والفقراء يقومون بدفع مبالغ متقاربة فأمر بزيادة ضريبة الفردة على الأغنياء بحسب ثروتهم^(٢)، بعد أن كان قد أمر بزيادتها بمقدار ١٠%^(٣)، وبلغ اجمال ضريبة الفردة المطلوبة من الأهالي عام ١٨٣٩م (٦,٦١٢) كيس فرضت بواقع ١٥٠ قرشاً على الأغنياء بحسب زيادة أرباحهم بعد أن بلغت قيمتها في الأعوام السابقة (٤,٦١٢) كيس، كما تقرر اعفاء كل ٤٠٠ كيس مبلغ وقدره كيساً واحداً تشجيعاً للتجار "على عدم ترك مصالحهم"^(٤).

اثارت ضريبة فردة الرؤوس سخط الأهالي إذ اعتبرها المسلمون بدعة^(٥)، فيما تحمل أهل الذمة (اليهود و الأقباط) بمقتضاها دفع ضريبة الفردة والجزية معا، ولما كانت أجهزة الإدارة هي المكلفة بإجراء التعداد وتقدير هذه الضريبة تبعاً لمقدرة كل فرد، فأن القائمين على جبايتها لم يراعوا مبدئ الحق والعدل مما تترتب عليه وقوع غبن وحيف على الأهالي، فقد بلغ ما كان يجبي من فردة الرؤوس في مدينة القاهرة وحدها (٨,٠٠٠) كيس في أحد الأعوام، وقد لجأ الأهالي إلى الفرار من مدنهم تهرباً من دفعها^(٦).

(١) الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٨؛ ريفلين، المصدر السابق، ص ١٩٥، ١٩٤.

(٢) الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ٢، الوثيقة رقم (٣٥٢٦)، ص ص ٣٣٦، ٣٣٧.

(٣) محمد، الإدارة المالية، المصدر السابق، ص ١٠٨.

(٤) الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ٢، الوثيقة رقم (٣٥٢٦)، ص ٣٣٦.

(٥) ريفلين، المصدر السابق، ص ١٩٥.

(٦) نجم الدين، المصدر السابق، ص ١٥١.

كان محمد علي باشا يدرك مدى فساد الجباه الموكلين في تحصيل الفردة فأمرهم بالرفق بالأهالي وعدم تحصيلها ضعفين^(١)، وفي المقابل كان يحث الجبابة على عدم التهاون في جبايتها كما أنه رفض كل المطالب بتخفيض قيمتها^(٢)، وقد قدرت المصادر ما يجبي من ضريبة الفردة بالسدس من ميزانية الخزينة المصرية حيث بلغت بحسب ميزانية عام ١٨٣٣م (٦٧٥,٠٦٢) كيس من اجمالي إيرادات الخزينة المصرية البالغة (٤,٨٤٣,٣٨) كيس^(٣).

ب- فردة المنازل:

وتقرض على المنازل في القرى والأرياف، أقرها محمد علي باشا عام ١٨٢١م بعد أن أمر بإجراء تعداد دقيق للمنازل في القرى المصرية بمساعدة مشايخ وأعيان البلاد^(٤)، وفرضت هذه الضريبة على خمسة درجات تتراوح ما بين ١٠ و ٥٠ قرشاً على المنزل الواحد، وكان على كبير الأسرة في الريف دفع فردته وفردة أولاده وأولاد اخوته ما داموا يعيشون في منزلاً واحداً كأسرة، وكان يتوجب عليه أيضاً دفع فردة العامل في مزرعته^(٥). امتدت فردة المنازل لتصل إلى مساكن القاهرة بسبب حاجة محمد علي باشا المتزايدة إلى الأموال لإمداد القوات المتواجدة في جزيرة كريت، وقد احتج الأهالي على ذلك، فأمر بتحصيلها مضاعفة من المعترضين^(٦)، وكان ثمة استثناءات من هذه الضريبة شملت بعض المنازل والطواحين الخيرية فقط^(٧).

ارتفعت قيمة فردة المنازل خلال الأعوام التالية لإقرارها لتصل إلى ٢٠ و ٨٠ قرشا عن المنزل الواحد ، وقد اثار ذلك سخطاً شديداً لدى الأهالي ما اضطره إلى التوقف عن

(١) الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ١، الوثيقة رقم (٢٥٢)، ص ٥٨.

(٢) الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ١، الوثيقة رقم (٢٥٢) ص ٥٨؛ نجم الدين، المصدر السابق، ص ١٥١.

(٣) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٣٠٤؛ الرفاعي، المصدر السابق، ص ٥٣٤.

(٤) الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ١، الوثيقة رقم (٢٥٢)، ص ٥٨.

(٥) نجم الدين، المصدر السابق، ص ١٥٢؛ محمد، الإدارة المالية، المصدر السابق، ص ١٠٦.

(٦) نجم الدين، المصدر السابق، ص ١٥٣.

(٧) محمد، الإدارة المالية، المصدر السابق، ص ١٠٦.

جبايتها بشكل مؤقت ثم باستبدالها لاحقاً بضريبة سنوية عرفت باسم "سليانة" فأصبح كل مالك منزل مجبراً على دفع إيجاراً سنوياً إلى الحكومة حتى إذا لم يكن المنزل مأهولاً^(١).

ج- فردة أهل الذمة (الجزية):

وتفرض على غير المسلمين من أهل الكتاب (اليهود والمسيحيين) لقاء اعترافهم بالسيادة الإسلامية وحماية المسلمين لأشخاصهم وممتلكاتهم^(٢)، وفرضت في الأصل بحسب المبادئ المستمدة من القرآن الكريم^(٣)، ويعود اقرارها إلى عصر السيادة الإسلامية على مصر، وبعد السيطرة العثمانية^(٤) كانت الجزية تابعة لإشراف السلطة المركزية في إسطنبول حيث أوكل العثمانيون مهمة جبايتها إلى موظف يدعى (أمين الجوالي أو الجزية دار) مرتبط بديوان الجزية في العاصمة ويؤدي عمله لقاء مرتب ثابت، وكانت عائداتها تقسم إلى قسمين أحدهما للقائمين على جبايتها ويرسل الآخر إلى الخزينة المركزية العامة في إسطنبول^(٥)، وفي مطلع القرن السابع عشر منحت الجزية كباقي الضرائب بطريقة الالتزام وقد سيطر المماليك على جبايتها، فأصبح أمين الجوالي أو (مأمور التحصيل) كما يطلق عليه في مصر ملتزماً يدفع للخزينة العامة مبلغاً سنوياً

(١) ريفلين، المصدر السابق، ص ١٩٥؛ محمد، الإدارة المالية، المصدر السابق، ص ١٠٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٣) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٣٠٣.

(٤) التزمت الدولة العثمانية بإقرار الجزية على أهل الذمة شأنها في ذلك شأن الدول الإسلامية التي حكمت مصر منذ الفتح الإسلامي واعتمدت في تحصيلها على المذهب الحنفي المذهب الرسمي للدولة حيث ورد بشأن الجزية: " إذا وضعت بالتراضي أو الصلح لا تغير، وأن فتحت بلدة عنوة وأقر أهلها عليها توضع على الظاهر الغني في السنة ثمانية وأربعون درهماً، وعلى المتوسط نصفها وعلى الفقير القادر على الكسب ربعها ولا جزية على صبي وأمراه ومملوك وشيخ كبير وأعمى ومقعد وفقير لا يكسب وراهب لا يخالط". موسى موسى نصر، صفحات مطوية من تاريخ مصر العثمانية، ط ١، (الإسكندرية، مكتبة الأسرة، ١٩٨٨)، ص ٥٧.

(٥) كانت مهمة جباية الجزية قبل السيطرة العثمانية على مصر من اختصاص رجال الدين اليهود والمسيحيين في المدن الكبرى مثل الإسكندرية ودمياط والرشيد. للمزيد من التفاصيل ينظر: نصر، المصدر السابق، ص ٦٠.

ويحتفظ بالفائض^(١)، وكان "أفندي الجوالي" يقوم بتسجيل حساب واردات ومصروفات مال الجوالي بعد أن يقدمه أمين الجوالي إلى الخزينة، وقد قسمت الحكومة العثمانية الجزية إلى ثلاثة فئات بحسب مقدرة كل شخص، الأولى كانت تدفع ١٠ قروش، والثانية ٥ قروش، والثالثة ٢،٥ قرش، وتعطى بيها وصولات ملونة كل حسب فئته^(٢)، وفي أوائل عهد محمد علي باشا في مصر قدرت الجزية ما بين ٨-١٠ قروش، ولم يكن لها مقدار ثابت في عهده إذ أن أغنياء القاهرة والمدن الكبرى كانوا يدفعون ٣٦ قرشاً أما الفقراء ٩ إلى ١٨ قرشاً عام ١٨٣٤م، وقد ارتفعت نسبتها لتصل إلى ٦٠ قرشاً للفئة الأولى و ٣٠ قرشاً للفئة الثانية و ٢٥ قرشاً للفئة الثالثة عام ١٨٤٠ م، وكان محمد علي باشا شديد الحرص على اعطاء أهل الذمة ايصالات بالمبالغ المطلوبة حتى لا يكونوا عرضة للمطالبة مرة أخرى، وفي الوقت نفسه كان شديد الحرص على تحصيلها وينزل عقوبات تصل إلى الفصل إذا تهاون أحد الموظفين في جبايتها^(٣).

لم تكن المبالغ المتحصلة من هذه الضريبة تشكل ثقلًا في واردات الخزينة المصرية إذ تشير الميزانية المصرية لعام ١٨٣٣م أن المتحصل منها كان يتراوح ما بين ٦٤٠ كيس و ٨٠٠ كيس من اجمالي الواردات البالغ (٤,٨٤٣,٣٨) كيساً^(٤)، وقد أبطلت ضريبة الجزية على الرعايا العثمانيين بمقتضى خط شريف كولخانة الإصلاحى عام ١٨٣٩م بعد أن أقر بأن الرعية جميعا متساوين في الحقوق والواجبات أمام الدولة^(٥).

(١) في المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية والسويس كانت مهمة جباية الضرائب من اختصاص القائم مقام، المصدر السابق، ص ٦٠.

(٢) محمد، الإدارة المالية، المصدر السابق، ص ١١٢؛ كلوت بك، المصدر السابق، ص ٣٠٣.

(٣) محمد، الإدارة المالية، المصدر السابق، ص ١١٣-١١٥.

(٤) طوسون، المصدر السابق، ص ٦٠؛ الراجعي، المصدر السابق، ص ٥٣٩؛ كلوت بك، المصدر السابق، ص ٣٠٣.

(٥) أنكه لهارد، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية، ط ١، (دمشق، دار الزمان، ٢٠٠٨)، ص ٤٠.

ويوضح الجدول التالي مقدار قيمة الجزية في بعض سنوات حكم محمد علي في مصر^(١) :

الجدول رقم (٣)

مقدار قيمة الجزية في بعض سنوات حكم محمد علي باشا بالقروش وما يعادلها بالأكياس

السنة	مقدار الجزية بالقروش	مقدار الجزية بالأكياس
١٨٠٦م	١٤,٤٠٩	٢٨,٨١٨
١٨١٠م	٤٤,٥٢٢	٨٩,٠٤٤
١٨١١م	٥١,٢١٥	١٠٢,٤٣
١٨٣٤م	٤٠٠,٠٠٠	٨٠٠
١٨٣٦م	٤٥٠,٠٠٠	٩٠٠
١٨٤٦م	٢٤٠,٠٠٠	٤٨٠

ب-الضرائب الجمركية :

كانت الجمارك في الدولة العثمانية تعطى بالالتزام وكانت الحكومة تفضل هذه الطريقة لأنها تسهل عليها مهمة إدارتها، ويقوم بهذه المهمة التجار الأتراك والأرمن والذين كانت تتألف منهم شركة لتحصيل الرسوم الجمركية^(٢)، وكانت الرسوم ثابتة في عموم ولايات الدولة العثمانية طبقاً لمعاهدات الإمتيازات التي وقعتها الدولة العثمانية مع الدول والممالك الأوروبية ابتداء منذ عام ١٥٣٥م والتي كانت تبلغ نسبتها ٣% كرسوم على الواردات والصادرات من وإلى الدولة العثمانية^(٣).

(١) ريفلين، المصدر السابق، ص ١٩٤؛ محمد، الإدارة المالية، المصدر السابق، ص ١١٧.

(٢) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٣٠٥؛ نجم الدين، المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٣) عدلت اتفاقيات الامتيازات عدة مرات منذ عام ١٥٣٥م، إلا أن نسبتها ظلت ثابتة حتى عام ١٨٣٨م، حيث ارتفعت لتصل الى ٥% على الواردات بموجب معاهدة " بالطه ليمان " ثم عدلت مرة أخرى ١٨٦١م و ارتفعت نسبة الضرائب على الواردات لتصل إلى ٨% وخفضت على الصادرات لتصبح ١%. محمد محمد البتاري، الإمتيازات الأجنبية، ط١، (القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٠)، ص ص ٢٥- ٢٩؛ زيان، المصدر السابق، ص ١٣٦؛ نبيل الكسندر وفنادولينا، الامبراطورية العثمانية في ثلاثينيات واربعينيات القرن التاسع عشر، ترجمة انور محمد ابراهيم، ط١، (القاهرة، المجلس الاعلى للثقافة، ٢٠٠٢)، ص ص ٩٣، ٩٤.

كانت سياسة الدولة العثمانية تقضي بإحكام سيطرتها على الجمارك المصرية خاصة بعد خروج الفرنسيين عام ١٨٠١م، وبعد تولي محمد علي باشا مقاليد السلطة ارادت الدولة العثمانية أن تبقي واردات موانئ رشيد ودمياط و الإسكندرية بيد الأسطول السلطاني^(١)، ففي ٢٢ أيلول ١٨٠٦م ورد من إسطنبول اقرار محمد علي باشا والياً على مصر وأهم ما جاء فيه: " أنه يقوم بالشروط منها طلوع الحج، ولوازم الحرمين، وإيصال العلائق والغلال لأربابها على النسق القديم، وليس له تعلق بثغر رشيد ولا دمياط ولا اسكندرية، فإنه يكون إيراداتها من الجمارك يضبط إلى الترسانة السلطانية [الأسطول العثماني] "^(٢)، ولما لم يكن بمقدور محمد علي باشا السيطرة على عائدات الجمارك^(٣)، والضرب خانة فقد حصل عليها عن طريق التزام جبايتها من الدولة لقاء ٧٥٠٠ كيس سنوياً تدفع على أربعة اقساط كل ثلاثة أشهر، ويوضح الجدول الآتي مقدار الزيادة في العائدات الجمركية في بعض سنوات حكم محمد علي باشا في مصر^(٤):

(١) محمد، الإدارة المالية، المصدر السابق، ج٤، ص١٢٧.

(٢) الجبرتي، المصدر السابق، ج٤، ص٣٣.

(٣) تتمتع مصر بطول حدودها البحرية التي تبلغ حوالي ٢,٩٠٠ كم. يبلغ طول الساحل الشمالي على البحر المتوسط الممتد من رفح إلى السلوم نحو ٩٥٠ كم، ويبلغ الساحل الشرقي على البحر الأحمر من طابة حتى الحدود السودانية نحو ١,٩٥٠ كم، لذا تميزت بوجود العديد من الموانئ التي تطلبت إقامة العديد من الجمارك لأغراض التبادل التجاري مع الدول الأخرى بدءاً من تلك الموانئ على الساحل البحر الأحمر مثل السويس، والقصير، وعيذاب، والطور، أما على ساحل البحر المتوسط فكانت موانئ دمياط ورشيد، والإسكندرية، وبعض المواقع الأخرى كأبي قير، والبرلس. خلف عبد العظيم سيد الميري بتاريخ البحرية التجارية المصرية ١٨٥٤-١٨٧٩م، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧)، ص ص ٢٧-٢٩.

(٤) طوسون، المصدر السابق، ص٦٠؛ الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج١، الوثيقة رقم(٨٤٣)، ص ١٧٧؛ محمد، الإدارة المالية، المصدر السابق، ص١٢٨.

الجدول رقم (٤)

الزيادة في عائدات الجمارك في بعض سنوات حكم محمد علي باشا في مصر بالأكياس:

السنة	اجمالي الضريبة
١٨١٩م	٧,٥٠٠
١٨٢٠م	٨,٥٠٠
١٨٢٢م	٩,٥٠٠
١٨٣٣م	١٥,٥٧٨
١٨٣٦م	٢٠,٢٥٣
١٨٤٥م	٤٣,٢٠٥

ويفسر ارتفاع اجمالي عائدات الجمارك إلى تطبيق التعريفات الجمركية الجديدة والتي بلغت ٥% على الواردات^(١) ورغبة محمد علي باشا بزيادة عائدات التزامه للجمارك كلما سنحت له الفرصة، وفرض تعريفات جمركية على بعض السلع الواردة والتي لم تكن مشمولة بها سابقا، حيث تشير الأوامر الصادرة منه إلى أمين جمرِك الإسكندرية في ٢١ تشرين الثاني ١٨٢٦م إلى وجوب تحصيل الضريبة الجمركية على دخول المشروبات الكحولية إلى ميناء الإسكندرية بعد الاطلاع على مقدارها وأوزانها وتفريغها بمخازن الجمرِك، وأنه قد أخبر قناصل الدول الأوروبية المتواجدين بمصر بمقتضاه^(٢)، كما يطلعنا الأمر الصادر منه بتاريخ ١٦ آذار ١٨٣٥م إلى رئيس المجلس العمومي أنه كان يقوم باستمرار بتعديل الضرائب الجمركية على بعض السلع لتحقيق زيادة في العائدات ويشير الأمر بأخذ ضريبة جمركية على " العنبر والمسك والعود والزيوت العطرية والشاي والكشمير بواقع المئة خمسة قروش، وبواقع المئة قرشين على اللؤلؤ والمجوهرات، والمئة أربعة قروش على صنف الكهرمان "، وأمر بتطبيق ذلك على سائر الجمارك^(٣)، ويتضح

(١) طوسون، المصدر السابق، ص ٦٠.

(٢) الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ١، الوثيقة رقم (٨٤٣)، ص ١٧٧.

(٣) الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ٢، الوثيقة رقم (٢٠٨٤)، ص ٤٨١.

من ذلك أن الحكومة المصرية كانت تتلاعب بأسعار التعريفة الجمركية، وأن الفساد كان مستشرياً في جبايتها وهذا ما دفع أحد مستشاري محمد علي باشا بنصح الحكومة المصرية " بأن عليها وضع تسعيرة ثابتة للرسوم المراد تحصيلها واتخاذ التدابير الكفيلة باحترام اللوائح والقوانين والعمل بها في جميع الأحوال والظروف "(١).

٤ - الضرائب الأخرى المتنوعة (الضرائب الإضافية) :

نظراً لحاجة محمد علي باشا المستمرة للأموال فإنه لم يدع شاردة أو واردة تمر دون أن يحصل منها رسوم أو ضريبة، فقد فرض ضرائب متنوعة على أهالي مصر منها ضرائب على الساحات والأسواق وضرائب على العمال والصناع والحرفيين، ونقل الغلال بين الأقسام والمديريات ولم تكن الضرائب نقدية أو عينية فقط بل فرضت على الأهالي أعمال السخرة كحفر القنوات والترع والعمل في المصانع التي أقامها محمد علي باشا في مصر، ويمكن أن تقسم هذه الضرائب على النحو الآتي :

أ - ضرائب المقاطعات :

يقصد بالمقاطعات الساحات، والميادين، والأسواق الموجود في المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية، وقد وجه محمد علي باشا عنايته ببعض المقاطعات منها مقاطعة الخردة، والسلخانة (الجزارة)، والخمارة، والصاغة، ووكالة الصابون، وساحة الإسكندرية وغيرها وقد أحكم قبضته عليها عن طريق إعطائها بالالتزام إلى بعض أقاربه(٢).

شكلت الضرائب المفروضة على المقاطعات جزءاً لا يستهان به من إيرادات الخزينة المصرية حتى أنها كانت تدرج ضمن الميزانية السنوية للولاية وقد بلغ مقدارها في ميزانية عام ١٨٤٢م (٤٣,٢٠٥) كيس و ٣٨٨ قرشا من إجمالي الإيرادات البالغ (٥٨٥,٣٢٥) كيس و ٧١ قرشا (٣).

(١) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٣٠٥.

(٢) محمد، الإدارة المالية، المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٣) الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ٢، الوثيقة رقم (٣٧٦١)، ص ٤٠٢.

ب - ضريبة الغلال :

وهي الضريبة التي كانت تفرض على حركة نقل البضائع داخل حدود ولاية مصر وخاصة عند دخولها المدن الكبرى كالقاهرة، والإسكندرية وتسمى أيضا بـ " فردة الغلال " ^(١)، وقد توسع محمد علي باشا في جبايتها حيث فرضت على حركة نقل السلع بين القرى والأرياف بعد أن كانت قاصرة على المدن الكبرى فقط، وتبلغ قيمة هذه الضريبة ١٢% من قيمة البضاعة المنقولة ^(٢)، وتشير المصادر أنها كانت تفرض على إردب القمح بواقع ٧٢ قرشا و ٥٤ قرشا على إردب الفول ومثلها على إردب الشعير، وكانت فردة الغلال تعطى بالالتزام إلى بعض الأغوات والأعيان، وكان هؤلاء يعطون تصاريح خاصة على البضائع المنقولة بعد استقطاع الضريبة المقدرة عليها وتؤخذ عند دخول البضائع إلى الأسواق ^(٣).

ج - الضرائب على الحرف والصناعات :

فرضت على العمال العاملين في الورش والمصانع التي اقامها محمد علي باشا ضريبة تعادل مرتب شهر واحد في السنة (تبعاً للأجور اليومية أو المرتب الشهري) وتعطي المصادر قيمة أجور ومرتبات بعض العمال والحرفيين اليومية والشهرية التي يمكن على أساسها أن تقدر قيمة الضرائب المفروضة عليهم كما هو موضح في الجدول الآتي:

(١) نجم الدين، المصدر السابق، ص ١٥٥.

(٢) محمد، المصدر السابق، الإدارة المالية، ص ١٣٣.

(٣) نجم الدين ، المصدر السابق، ص ١٥٦؛ ريفلين، المصدر السابق، ص ١٩٦.

الجدول رقم (٥)

أجور عمال الترسانة ومقدار الضريبة المقدرة عليها بالقروش^(١).

المهنة	الأجرة اليومية	المرتب الشهري	قيمة المرتب السنوي	مقدار الضريبة السنوية
عامل مصري ماهر	٥	١٥٠	١,٨٠٠	١٥٠
عامل أوربي	١٥	٤٥٠	٤,٥٠٠	٤٥٠
حارس	٤	١٢٠	١,٤٤٠	١٢٠
حمال	٣	٩٠	١,٠٨٠	٩٠

وكان محمد علي باشا يلجأ إلى خصم ما بين الربع والنصف من مرتبات العمال في حال عجزهم عن سداد المطلوب منهم، فيما كان يقترح على المأمورين زيادة ساعات العمل في الورش والمصانع بهدف زيادة أجورهم ثم خصم النصف منها لسداد المتأخر عليهم^(٢)، كما فرضت على الباعة المتجولين والتجار وجميع اصحاب الحرف كالحدادين، والنجارين، والصاغة وصانعي السلاح والنحاس، وبائعو شراب العرقسوس، والصرمانية (الإسكافيين)، والسراجين ضرائب مختلفة ومتفاوتة^(٣)، كما فرضت على الراقصات وبنات الهوى، والمزيكاتية (الموسيقيين)، والحواة (السحرة) ضرائب متنوعة وقد بلغت قيمتها ٤٢ كيس في ميزانية عام ١٨٣٣م^(٤)، ولم يكن هناك استثناءات من اداء هذه الضرائب إلا في حالات نادرة عندما أعفي الشحاتين والحنوتية (حفاري القبور)، والندابات من الضرائب بموجب الأمر الصادر منه في ١٥ أيار ١٨٣٦م^(٥)، وكان لكل

(١) صلاح أحمد هريدي، الحرف والصناعات في عهد محمد علي، ط١، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٥ م)، ص ١٨٧؛ نجم الدين، المصدر السابق، ص ص ١٥٦، ١٥٧.

(٢) الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ٢، الوثيقة رقم (٢٧٨٧)، ص ١٥٥.

(٣) هريدي، المصدر السابق، ص ص ٥٠-٨٦.

(٤) كلوت بك، المصدر السابق، ص ٣٠٨.

(٥) الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ٢، الوثيقة رقم (٢٥٧٩)، ص ٩٩.

سوق متخصص محصل للضرائب لا يحق له أن يتعداه إلى سوق آخر^(١)، وبحلول عام ١٨٤٢م أمر محمد علي باشا بإعادة تنظيم هذه الضرائب واستبدالها بضريبة سنوية تسمى " الويركو " للحد من الفوضى في جبايتها، وكان شيوخ الطوائف الحرف مسؤولين أمام الحكومة عن دفعها^(٢).

د- أعمال السخرة :

تحمل أهالي مصر مشاق أعمال السخرة التي يمكن أن تعد كنوع من الضرائب الغير نقدية؛ إذا اعتبرنا أن الفرق بين ما كان يتقاضاه العامل في السخرة من أجر زهيد (دون مقابل أحياناً) وبين ما كان يجنيه لقاء عمله سواء أكان فلاحاً أو حرفياً يكون نوع من أنواع الضريبة، وقد اعتمد محمد علي باشا على الأهالي في حفر الترع وشق القنوات وبناء السفن والخدمة في الجيش وغيرها من الأعمال الشاقة التي كانوا يقومون بها، وكان الفلاحين وأرباب الحرف والصناعات يضطرون إلى ترك حقولهم ومدنهم وأسرههم للقيام بهذه الاعمال، وتُطلعنا الأوامر الصادرة منه على بعض الأرقام التي يمكن أن يستدل منها على مقدار هذه الضريبة، فمثلاً يشير في أحد الأوامر الصادرة منه في ٣ كانون الأول ١٨٢٨م إلى عموم مأموري الأقاليم " بسرعة القبض على شبان أقوياء سليمي البنية... وإرسال ما يجري القبض عليهم من الأقاليم البحرية إلى الجعفرية ومن الأقاليم القبلية إلى بني سويف لغرض فرزهم بمعرفة الحكماء [المختصين] وإلحاقهم بالقوات المصرية المتواجدة في بلاد الشام"^(٣)، وقد حدد المطلوب من الأفراد كما هو موضح في الجدول الآتي:

(١) هريدي، المصدر السابق ، ص ٨٦.

(٢) نجم الدين، المصدر السابق ، ص ١٥٧.

(٣) الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ١، الوثيقة رقم (١١٤١)، ص ٢٣٩.

الجدول رقم (٦)

عدد الأفراد المطلوبين من الوجه القبلي والبحري في مصر لغرض التحاقهم بأعمال السخرة^(١):

عدد الأفراد	المأموريات والأقاليم
١٥٠	مأمورية القليوبية
٣٢١	نصف الشرقية
٢٠٦	النصف الآخر منها
٢٤٥	منوف وأشمون جريس
٣٢٥	مليج وابيار
٢٠٨	نصف المنصورة
١٧٥	قسم المنصورة
٢٥٠	نصف الغربية
١٣٦	فوه وكفر الشيخ
٧٥	محلة دمنة
١٤٠	المحلة ونبروه
٧٩	البهنساوية البحرية
١١٩	القبيلية
٥٣	شرت اطفيح
١٢٢	الفيوم
١٢٥	المنيا
١٦٠	منفلوط والاشمونيين
١٤٨	أسيوط
١٤٤	طنطا
١٤٦	قنا
٧٥	إسنا
٣٣٩٩	المجموع

(١) المصدر نفسه، ص ٢٣٩، ٢٤٠.

كما يشير أمر آخر صادر منه بتاريخ ١٦ حزيران ١٨٣٧م إلى مأموري بعض المديريات يحثهم فيه على " سرعة القبض على ستمائة واربعين نفراً من أولاد الأقباط من سن الرابعة عشر إلى العشرين وإرسالهم إلى مدير ديوان البحرية بلاسكندرية لضرورة لزوم شغالة للترسخانة "، وحدد العدد المطلوب كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (٧)

عدد الأفراد المطلوبين من الوجه القبلي والبحري من أقباط مصر لغرض التحاقهم بأعمال السخرة في الترسخانة^(١).

عدد الأفراد	المديريات
٨	مديرية المنوفية
٢٠	مديرية الغربية
٣٠	مديرية الشرقية و الدهقلية
٢٠	مديرية القليوبية
١٢٠	القليوبية نصف أول وسطي
١٢٠	القليوبية نصف ثاني وسطي
١٥٠	مديرية أول قبلي
٥٠	مديرية قنا
٥٠	مديرية إسنا
٦٤٠	المجموع

ويشير الأمر بأنه لم يكن يعفي حتى المراهقين من اداء الأعمال الشاقة كالعمل في بناء السفن، كما أن مأموري المديريات كانوا يجدون صعوبة في جمع الأعداد المطلوبة وكان يوجه إليهم تهم الإهمال والتقاعد في اداء المهمات الموكلة إليهم^(٢).

(١) الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ٢، الوثيقة رقم (٣٢٦٠)، ص ٢٧٣.

(٢) المصدر نفسه.

ثالثاً - أثر الضرائب على المجتمع المصري :

تركت الضرائب وطرق جبايتها الأثر البالغ على المجتمع المصري في عهد محمد علي باشا إذ لم يكن هنالك نظام أو قاعدة ثابتة لجبايتها، وفي كثير من الأحيان تفرض ضرائب متنوعة بشكل مفاجئ، ويشير الجبرتي في تاريخه وهو مؤرخ شهد عهد محمد علي باشا في مصر إلى كثير من هذه الحالات. ففي معرض وصفه لأحداث ١٢ تموز ١٨٠٧م أشار إلى ذلك قائلاً : "فيكون الإنسان جالساً في بيته فما يشعر إلا والمعينون [الجباة] وصلوا إليه وبيدهم بصلة الطلب [أوامر الجباية] إما خمسة أكياس أو عشرة أو أقل أو أكثر فإما أن يدفعها وإلا قبضوا عليه وسحبوه إلى السجن فيحبس ويعاقب حتى يتم المطلوب منه فنزل بالناس أمر عظيم وكرب جسيم"، كما يصف حالة بعض تجار القاهرة قائلاً: " وفي الناس من كان تاجراً ووقف حاله بتوالي الفتن والمغارم... وأفلس وصار يعيش بالكد والقرض، ويبيع متاعه وأثاث داره وعقاره، واسمه باقي في دفاتر التجار فما يشعر إلا والطلب لاحق... لكونه كان معروفاً في التجارة، فيؤخذ ويحبس ويستغيث ولا يغاث ولا يجد شفاعاً ولا راحماً" ^(١)، كما يصف حالة أهالي الإسكندرية وما لحق بهم من الظلم والحيث من شدة الضرائب في معرض وصفه لحوادث ٢٩ نيسان ١٨٠٧م قائلاً: " بعد خروج الإنكليز من مصر أمر الأتراك أهالي الرشيد بتحصيل الضرائب وطلبوا منها الأموال والكلف الشاقة وموجدوا فيها أرزاق... حتى خرج كبيرهم السيد حسن كريت... وقال: أما كفانا ما وقع لنا من الحرب وهدم الدور وكلف العسكر، فدعونا نخرج... ولنأخذ معنا شيئاً ونترك لكم البلد، افعلوا بها ما شئتم" ^(٢)، ويشير في غير موضع من كتابه قائلاً: " قرروا أيضاً فرضة غلال وسمن وشعير وفول على البلاد والقرى... وأن لم يجد المعينون للطلب شيئاً من الدراهم عند الفلاحين، أخذوا مواشيهم وأبقارهم لتأتي أربابها ويدفعون ما عليها، ويأخذوها ويتركوها للجوع والعطش فعند ذلك يبيعونها

(١) الجبرتي، المصدر السابق، ج ٤، ص ١٠٣.

(٢) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٩٢.

على الجزائريين ... بأقصى قيمة [أدنى سعر] ويلزمونهم بإحضار الثمن، فإن تراكخوا... شدوا عليهم بالحبس والضرب^(١).

يتضح مما تقدم أنه لم تكن شدة الضرائب وحدها التي كان لها الأثر السلبي على المجتمع المصري بل تعدته إلى التعسف في جبايتها، وكان الناس يلجؤون في كثير من الأحيان إلى الزعماء الشعبيين مثل السيد عمر مكرم نقيب الأشراف في مصر يشكون إليه الظلم والحييف الواقع بهم ففي عام ١٨٢١م لجأ أهالي القاهرة إليه احتجاجاً على تعداد البيوت لغرض فرض الضرائب عليها فاتهمه محمد علي باشا بتحريض الأهالي على العصيان وأمر بنفيه^(٢)، وكثيراً ما كان الأهالي يتحينون الفرص لكي يعلنون احتجاجهم على الضرائب الفادحة فكانوا يقومون بطرد الجباة من القرى وأحياناً يقدمون على قتلهم إذا اقتضى الأمر، وكان ينادى في القرى عند وصول المكلفين بالجباية " لأظلم اليوم، ولاتعطوا الظلمة شيئاً من المظالم التي يطلبونها منكم " إلا أن سلطة الحكومة المصرية كانت قوية فيتم القضاء على هذه الاحتجاجات بسرعة^(٣).

كان محمد علي باشا يدرك مدى الفساد المستشري في جباية الضرائب وتشير إحدى المصادر أنه حاول استبدال الجباة وغالبيتهم من المماليك والأتراك بالمصريين على اعتبار أنهم أكثر دراية بشؤون الفلاحين؛ فكانوا أكثر ابتزازاً وقساوة من سابقهم على الأهالي، وكان محصولوا الضرائب يستخدمون الضرب بالسوط " الكرياح " لجبايتها من الأهالي وهذا ما دعاه إلى إلغاء هذا الأسلوب في الجباية لاحقاً، كما أنه كان يقوم بممارسة الضغط المتواصل على الجباة والملتزمين لسداد ما عليهم من الضرائب فيلجؤون إلى الإقتراض بالربا وبفائدة تصل إلى ٣٠% من قيمة المبلغ المطلوب، ويقوم هؤلاء بدورهم بممارسة الضغط الأكبر على الأهالي والفلاحين، وفي الوقت نفسه كان يعطي أصحاب العهدة من الجاليات الأوروبية شيء من المرونة في التعامل إذ كان يمنحهم الفرصة تلو. الأخرى لسداد الأموال المطلوبة منهم^(٤)، وقد وصف أحد المصادر المعاصرة

(١)، الجبرتي، المصدر السابق، ج ٤، ص ١١٥.

(٢) الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ١، الوثيقة رقم (٢٥٣)، ص ٥٨.

(٣) الجبرتي، المصدر السابق، ج ٤، ص ١٠٦.

(٤) فارجيت، المصدر السابق، ص ١١٠؛ زيان، المصدر السابق، ص ١١٣.

لذلك الفترة حالة الفلاح المصري قائلا: "أن الحكومة تعتمد على عدم تطوير الفلاح أو نقل أي تقدم فني له بل تتركه يعمل كآلة أنتاج ويعامل معاملة أقل من الحيوان الذي يعمل في المزرعة" ^(١)، وتشير إحدى وثائق القنصلية النمساوية في الإسكندرية و المؤرخة في ١٥ كانون الأول ١٨٢٦م "من المؤكد أن مواطني الريف المصري يعانون من الفقر الشديد ونقص الأغذية ... ومما يثير الامتعاض أن يعرفوا أن الباشا ... حتى يمتلك محصول القطن يقوم بإجبارهم على زراعته ويقدر ثمنه تعسفاً ... ويجبرهم على الحياة الضنك بأن يدفع لهم الأقل القليل الذي يكسبوه بجهد جهيد، ويضطرون إلى تحمل خسائر تصل إلى ٢٨% حتى يحصلوا على المال... دون أن يقوم بحساب احتياجاتهم" ^(٢).

كان لأسلوب التضامن الذي استخدمته الحكومة المصرية لجباية الضرائب أن جعل الكثير من القرى مهجورة بعد أن أرهق أهلها بالضرائب فاضطروا إلى ترك حقولهم ومواشيهم وكان محمد علي باشا يرغم أقارب الأهالي الفارين على اداء الضرائب التي في ذمة أقربائهم ^(٣)، كما كان يصدر الأوامر المتتالية التي تدعو حكام المديريات والاقاليم بملاحقة الفارين وعدم التراخي في القبض عليهم وإعادتهم إلى قراهم وتوريد المحاصيل اللازمة والالتزامات الأخرى مثل اعمال السخرة والتجنيد والضرائب ^(٤).

لم يكن محمد علي باشا وحده المسؤول عن هذه الفوضى الاجتماعية في جباية الضرائب إذا صح التعبير بل أن معارضيه من المماليك قبل أن يتم القضاء عليهم عام ١٨١١م كانوا يقاسمونهم شيء منها إذ تشير المصادر المعاصرة لتلك الفترة إلى الكثير من الحالات التي اضطر فيها الأهالي إلى ترك مدنهم وقراهم بسبب إرغامهم على دفع الضرائب وكلف بالغة والتي تجاوزت إلى حد اخذ الاطفال والنساء في حال عجز الأهالي عن سداد المطلوب منهم ^(٥).

(١) فارجيت، المصدر السابق، ص ١١٠.

(٢) ساماركو، المصدر السابق، الوثيقة رقم (٣٥)، ص ٦٧.

(٣) محمد، الإدارة المالية المصدر السابق، ص ٩٨.

(٤) شلبي، المصدر السابق، ص ٩٤.

(٥) الجبرتي، المصدر السابق، ج ٤، ص ص ١٤-٨٥.

يشير أحد المصادر أن أهالي مصر تعرضوا لبؤس لم يسبق له مثيل بسبب كثرة الضرائب التي فرضت عليهم وأن احوالهم كانت اسوأ ما كانت عليه في أي وقت مضى حيث وصل العبء الضريبي على الفرد "إلى جنهين استرلينيين وكان هذا يساوي ما كان يدفعه سكان بريطانيا العظمى، وضعف ما يدفعه الفرنسيون وأربعة أضعاف ما يدفعه الشعب الإسباني"^(١)، وقد اشارت ريفلين إلى حادثة قال فيها أحد الفلاحين: "أن محمد علي يحسد القمل الذي يمص دم الفلاح"^(٢)، ويشير مصدر أخرى أن محمد علي باشا فرض ضرائب متنوعة إلى درجة "جعلت وزراء مالية الدول الأوربية يشعرون بالغيرة من تنوعها"^(٣)، ونظرا لسوء حالة الأهالي انتشرت ظاهرة السرقة في المجتمع المصري فكانوا يقومون بسرقة البضائع المنقولة عن طريق النيل ومخازن الحكومة المصرية^(٤)، وقد وصل الحال بالحكومة المصرية إلى هدم قرى بكاملها اتهمت بأعمال السرقة وكان الأهالي يقومون بسرقة القمح من مخازن الحكومة فضلاً عن الفول والأرز، وقد انضم الموظفون الحكوميون إليهم بعد أن تأخرت الحكومة عن صرف مرتباتهم^(٥)، ونتيجة للفقر الشديد انتشرت الأمراض التي فتكت بالسكان كمرض الكوليرا عام ١٨٣٥م، فضلاً عن المجاعات كالمجاعة التي حدثت عام ١٨٣٧م^(٦)، كما كان لسياسة الاحتكار التي طبقها محمد علي باشا أن جعلت إنتاج الأهالي من المحاصيل وغيرها عرضة للخسارة إذ يضطر الفلاح إلى بيعها بأسعار تقل عن سعرها الحقيقي وهو ما زاد من بؤس الأهالي، وتصدر احكام تصل إلى الإعدام في حال ثبت أن الأهالي حاولوا التلاعب بأسعارها عند وصولها إلى المخازن^(٧)، وتشير إحدى الوثائق أن التجارة في مصر تعرضت الى الركود

(١) ريفلين، المصدر السابق، ص ١٩٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩٧.

(٣) فرجيت، المصدر السابق، ص ١١٠.

(٤) ريفلين، المصدر السابق، ص ١٩٩.

(٥) المصدر نفسه ص ١٩٩.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٩٧.

(٧) شلبي، المصدر السابق، ص ص ٨٦-٩١.

الشديد بسبب الفوضى في الجباية^(١)، والغريب في ما تقدم أن محمد علي باشا كان مقتنعاً بأن شعبه كان سعيداً قانعاً وكان يكثر الحديث عن رغبته في تحسين أحوال المصريين في نفس الوقت الذي كان يأمر به مديري الأقاليم بممارسة المزيد من الضغط الاقتصادي على الأهالي^(٢). فربما كان طموحاته السياسية الواسعة ورغبته الآتية في توسيع رقعة الدولة التي أقامها في مصر أن جعلته لا يلتفت إلى امكانية الشعب وقدرته على تلبية كل متطلباته وخاصة الاقتصادية.

الخلاصة والاستنتاجات :

خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

- اعتبرت سياسة محمد علي باشا المالية غير مستقرة فهو يأمر بتشكيل ديوان المالية ثم يقوم بإلغائه بعد فترة وجيزة ويأمر بتشكيل ديوان الواردات عوضاً عنه ثم يلغيه ويشكل ديوان المالية مرة أخرى، ثم يلغي الالتزام ويستبدله بنظام العهدة، ثم يلغيه ويستبدلهم بموظفين حكوميين للقيام بأعمال الجباية، ثم يلجأ إلى اتباع نظام التضامن الضريبي ثم يلغيه، فتحمل الشعب اعباء اقتصادية كبيرة .
- لم يترك محمد علي باشا من خلال السياسة الاقتصادية التي اتبعها في مصر وخاصة في مجال الضرائب والاحتكار أية فرصة للكسب الشخصي وهو ما جعل الشعب المصري مرهوناً بسياسة الدولة الاقتصادية، وهو ذات الأسلوب الذي اتبع في إدارة السياسة الاقتصادية المصرية حتى عام ١٩٧٠م. فأصبح الشعب بما فيه من عمال وفلاحين موظفين لدى الحكومة المصرية.
- أنهك الشعب المصري اقتصادياً بسبب الزيادة المطردة في الضرائب ولحق به الجوع والعوز وتفشيت فيه الأمراض الاجتماعية كالغش والسرقة.

(١) ساماركو، المصدر السابق، الوثيقة رقم (٦٠)، ص ٩٧.

(٢) الأوامر والمكاتبات، المصدر السابق، ج ١، الوثيقة رقم (٢٥٢)، ص ٥٨؛ ج ٢، الوثيقة رقم (٣٥٢٦)، ص ٣٣٧.

- لم يحاول محمد علي باشا ادخال أي تطور على الفلاح وتركه عرضة للجوع والفقر والأمراض.
- لم تكن هنالك قاعدة ثابتة لمقدار الضريبة، ومواعيد جبايتها، كما كانت القسوة المفرطة والتعسف هي السمة الغالبة في جبايتها.
- كان محمد علي باشا مقتنعاً أشد الاقتناع بأن سياسته الاقتصادية ستحقق نتائج تنعكس على رفاهية المجتمع وقد ثبت خطأ سياسته الاقتصادية فيما بعد عندما لجأت مصر إلى الاقتراض من الدول الأوربية .
- استخدم محمد علي باشا في كثير من الحالات أسلوب الضغط الضريبي على الشعب للتخلص من معارضيه من المماليك وعلماء الأزهر.
- نتجت عن سياسة محمد علي باشا الضريبية فوضى اجتماعية حيث ترك الفلاح القرية والريف و ساءت أوضاع الحرفين في المدن وهربت الكثير منهم إلى بلدان المجاورة ففقدت مصر جزءاً من ثروتها البشرية.
- لم يلغي محمد علي باشا نظام الالتزام بالكامل بل أن هذا النظام استمر في جباية واردات الجمارك وفي بعض القرى الزراعية البعيدة عن القاهرة.
- كان محمد علي باشا يطمح بسياسته هذه إلى تحقيق نتائج اقتصادية عاجلة على حساب القدرات والامكانيات الاقتصادية للمصريين.
- لم يتمكن محمد علي باشا من القضاء على الفساد في جباية الضرائب على الرغم من الرقابة الشديدة التي فرضها على مؤسساته الاقتصادية ؛لكون الفساد كان مستشرياً بشكل أكبر من امكانية إيقافه.
- كانت عائدات الضرائب تنفق في مجملها على تجهيز الجيوش المصرية في اليونان، والحجاز، والسودان، وبلاد الشام بشكل أكبر بكثير من أنفاقها على المرافق والمؤسسات الأخرى.
- يحسب لمحمد علي باشا أنه تمكن من إعادة النشاط إلى الفرد المصري بعد سنوات من الخمول في عهد المماليك عن طريق توظيف جهوده بالأنشطة

الاقتصادية المختلفة كالزراعة، والصناعة، والجوانب الاقتصادية الأخرى، كما
ويحسب له أنه كان بعيداً عن الانغماس في الملذات كما كان شائعاً بين ولاية
الدولة العثمانية حينها.

Financial and Tax Administration in Egypt during the reign of Muhammad Ali Pasha 1805 – 1848 Ad

Lect. Dr.Ahmed Muhemed Nory

Abstract

Muhammad Ali Pasha managed to modernize Egypt and transformed it from the chaotic situation due to Mameluke reign into a more organized situation through modernizing the administration and military systems. He built many irrigation projects and modern industries, sent students and scientific missions to Europe and built printing and established a modern Egyptian newspaper. He expanded military domination over Hejaz, Sudan and the Levant. This military expansion needed a financial system that can bear the economic difficulties. The research discusses the financial policy of Muhammad Ali Pasha regarding tax and the influential changes upon the Egyptian economy, also the extent in which such an administration is in relation to Muhammad Ali Pasha's policy in term of taxes, which were the main sources for funding his domestic projects and outer wars. His tax policy affected the Egyptian society. The research came to an important conclusion that in spite of the fact that Muhammad Ali Pasha being able of modernizing Egypt in Administration, economy and military fields via depending on self-efforts, but all these were on the expense of Egyptian people who were been exhausted by different types of taxes. Also on the expense of Egyptian economy which consumed all its ability and resources. Such policy interprets the reason behind the Egypt's foreign debts and rising of loans in the reign of his Caliphs or successors. The research opens the gate for the researchers in the field of history of Egyptian economy to do deeper studies on the administrative and economic policies and find the shortcomings in the economic legislations during Muhammad Ali Pasha reign and which force Egypt to borrow money from European countries and bear the hard debt conditions.